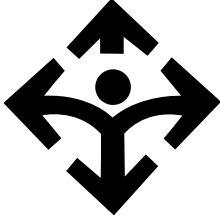


**مستقبل العلوم الاجتماعية
في الوطن العربي**



الجمعية العربية
لعلم الاجتماع (تونس)



المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا
الاجتماعية والثقافية (وهران - الجزائر)



مركز دراسات
الوحدة العربية

مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي

بحوث مؤتمر «مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي»
الذي نظمه مركز دراسات الوحدة العربية، المركز الوطني
للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (وهران - الجزائر)،
الجمعية العربية لعلم الاجتماع (تونس)

محسن بوعزيزي
محمد إبراهيم صالح
محمد أعراب
مصطفى مجاهدي
مي الدباغ
نوار فؤاد
نورية بن غبريط - رمعون

الطاهر لبيب
عيد الله بن حسين الخليفة
عيد الحكيم خالد الحسينان
عبد القادر زغل
غدي الهواربي
عروس الزبير
لاهامي عبد الحسين

أحمد موسى بدوي
أسماء رمضان
جيلالي المستاري
حسن رمعون
خالد كاظم أبو دوح
ساري حنفي
سمد الدين إبراهيم

تحرير وتقديم

مصطفى مجاهدي

ساري حنفي

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي: بحوث مؤتمر «مستقبل العلوم الاجتماعية
في الوطن العربي» الذي نظّمه مركز دراسات الوحدة العربية، المركز الوطني للبحث في
الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (وهران - الجزائر)، الجمعية العربية لعلم الاجتماع
(تونس)/ أحمد موسى بدوي... [وآخ.]; تحرير وتقديم ساري حنفي ومصطفى مجاهدي.
٤٩٣ ص.

ببليوغرافية: ص ٤٥٩ - ٤٧٨.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-690-5

١. العلوم الاجتماعية - البلدان العربية. ٢. علم الاجتماع - البلدان العربية.
أ. بدوي، أحمد موسى. ب. حنفي، ساري (محرّر).
- ج. مجاهدي، مصطفى (محرّر). د. مركز دراسات الوحدة العربية.
- هـ. المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية.
- و. الجمعية العربية لعلم الاجتماع. ز. مؤتمر «مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن
العربي» (٢٠١٢: وهران - الجزائر).

301

العنوان بالإنكليزية

The Future of Social Sciences in the Arab World (Conference)

Edited by Sari Hanafi and Moustafa Moujahdi

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣

الحمراء - بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ - لبنان

تلفون: ٧٥٠٠٨٤ - ٧٥٠٠٨٥ - ٧٥٠٠٨٦ - ٧٥٠٠٨٧ - ٧٥٠٠٨٨ (+٩٦١١)

برقياً: «مرعبي» - بيروت

فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (+٩٦١١)

email: info@caus.org.lb

Web Site: <http://www.caus.org.lb>

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤

المحتويات

١٥	نورية بن غبريط - رمعون	(١) كلمات الافتتاح
١٩	مارلين نصر	(٢)
٢١	محسن بوعزيزي	(٣)
٢٧		المشاركون
	ساري حنفي	مقدمة
٢٩	مصطفى مجاهدي		

القسم الأول المرجعيات

		المرجعيات الغربية للعلوم الاجتماعية	الفصل الأول
٥٩	في الوطن العربي: مقارنة تأليفية	سعد الدين إبراهيم	أولاً
	المصادر الغربية للرعييل الأول من علماء		
٥٩	الاجتماع العرب	
٥٩	البدء بالرحلة	ثانياً

الفصل الثاني	: الفراغات المعرفية في العلوم الاجتماعية العربية:
	الشيخ محمد عبده، النقلة «الإبيستيمية»
أولاً	المجهضة عُدَي الهواري ٧٥
ثانياً	: الازدواجية القطبية في نظام فكر محمد عبده ٧٧
ثالثاً	: إعادة إحياء الفلسفة الكلامية القروسطية ٨٢
	: الانتماء الفكري المزدوج إلى محمد عبده ٨٧

القسم الثاني

التكوين العلمي لعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا

الفصل الثالث	: التكوين العلمي في العلوم الاجتماعية:
	حالة المشرق العربي أحمد موسى بدوي ٩٧
أولاً	: تطور علم الاجتماع في مصر ٩٨
ثانياً	: تطور الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع في السودان .. ١٠٥
ثالثاً	: تحليل خطاب المنتج البحثي ١١٢

الفصل الرابع	: توجهات علم الاجتماع في العراق:
	الماضي والحاضر لاهاي عبد الحسين ١٣١
أولاً	: جهود علمية سابقة ١٣٣
ثانياً	: نتائج البحث الاستطلاعي الميداني الحالي:
	الخلفية الاجتماعية لمجتمع البحث ١٣٧
ثالثاً	: أداة البحث ١٣٧
رابعاً	: النتائج التفصيلية ١٣٩
ملحق	استمارة الاستبيان ١٥١

الفصل الخامس	: التكوين العلمي في علم الاجتماع:
	حالة السعودية عبد الله بن حسين الخليفة ١٥٣
أولاً	: بنية الخطة الدراسية لأقسام علم الاجتماع
	في العربية السعودية ١٦١

ثانياً	: تحليل الإنتاج الفكري للباحثين السعوديين	١٨١
الفصل السادس	: تكوين طلبة ما بعد التدرّج في الأنثروبولوجيا في الجزائر: حالة المدرسة الدكتورالية مصطفى مجاهدي	١٩٥
الفصل السابع	: الدراسات السوسولوجية والأنثروبولوجية في الأردن: الإشكاليات الإيبستيمولوجية والعملية عبد الحكيم خالد الحسبان	٢١٩
أولاً	: الحالة الراهنة ٢٢٢	
ثانياً	: الإشكاليات التي تعيشها الدراسات الاجتماعية والأنثروبولوجية في الأردن ٢٢٤	
ثالثاً	: الإشكالات الإيبستيمولوجية ٢٢٦	
رابعاً	: الإشكالات العملية ٢٣٣	
الفصل الثامن	: الإنتاج المعرفي الاجتماعي الفلسطيني: التمويل والمحدّدات الوطنية ساري حنفي	٢٤٣
أولاً	: المجتمع البحثي ٢٤٤	
ثانياً	: الحقل البحثي ٢٥٠	
ثالثاً	: أشكال جديدة للمعرفة ٢٥٢	
الفصل التاسع	: مدخل في تاريخ الممارسة السوسولوجية وواقعها: المدرسة الجزائرية نموذجاً عروس الزبير	٢٦١
أولاً	: الجامعة والعلوم الاجتماعية: محطات تاريخية ٢٦٣	
ثانياً	: في تاريخ توطين المصطلح والممارسة ٢٦٧	
ثالثاً	: مدرسة الجزائر: رحلة الجوار، والتشابه، والاختلاف ٢٦٧	

رابعاً	: التاريخ الفارق في ثنائية مدرسة المتربول/	٢٦٩
.....	مدرسة الجزائر
خامساً	: الإغلاق السياسي والمعنوي	٢٧١
.....	
الفصل العاشر	: ممارسة العلوم الاجتماعية	
.....	في الجزائر	٢٨٩
.....	حسن رمعون
أولاً	: العلوم الاجتماعية في النظام المؤسستي	
.....	للدولة الوطنية	٢٩١
.....	
ثانياً	: تغيير النماذج	٢٩٣
.....	
ثالثاً	: تطور العلوم الاجتماعية في الآونة الأخيرة	٢٩٨
.....	
الفصل الحادي عشر	: «إنسانيات»: تجربة مجلة جزائرية في الأنثروبولوجيا	
.....	والعلوم الاجتماعية
.....	جيلالي المستاري	٣٠١
.....	نورية بن غبريط - رمعون
أولاً	: النشر في المجلة ورهان الثنائية اللغوية	٣٠٣
.....	
ثانياً	: من يكتب في مجلة «إنسانيات»؟	٣٠٧
.....	
ثالثاً	: مواضيع مجلة «إنسانيات»	٣١٢
.....	

القسم الثالث

أسئلة علم الاجتماع والأنثروبولوجيا

الفصل الثاني عشر	: الأنثروبولوجيا والأنثروبولوجيا الدينية في الجزائر: عناصر	
.....	من أجل حوصلة المعارف ... محمد إبراهيم صالح	٣٢٥
.....	
أولاً	: الأنثروبولوجيا: حقل للدراسة لم ينضج بعد	
.....	في الجزائر	٣٢٦
.....	
ثانياً	: الأنثروبولوجيا الدينية: مثال نموذجي لحالة مترددة ..	٣٣٢
.....	

الفصل الثالث عشر : الأشراف المعقدة لسوسيولوجيا العموم	
٣٣٧	في الوطن العربي: دراسة تجربة ساري حنفي
	أولاً : دمشق، والقاهرة، ورام الله: الحبو نحو
٣٣٨ سوسيولوجيا العموم
٣٤١	بيروت: نحو المواجهة
٣٥١	بين علم الاجتماع النقدي والشعبي
الفصل الرابع عشر : السؤال اللساني: اللغة والكتابة	
٣٥٥	في العلوم السوسيولوجية محسن بوعزيزي
٣٥٧	هل كتبنا نصوصنا؟
٣٦٠	ما الكتابة في علم الاجتماع؟
٣٦٠	كيف كتب علماء الاجتماع العرب نصوصهم؟
الفصل الخامس عشر : النوع الاجتماعي في الوطن العربي:	
نحو تأصيل المفهوم واستخدامه في صياغة	
سياسات عامة فعّالة مي الدباغ	
٣٧١	أسماء رمضان
٣٧٤	ما هو النوع الاجتماعي؟
٣٨٠	أهمية طرح ودراسة مصطلح «النوع الاجتماعي» ...
	ثالثاً : أهمية تطبيقية (عنصر مهم في وضع
٣٨٣	ورسم السياسات)
الفصل السادس عشر : سوسيولوجية الثورة العربية	
٣٩٥	والأسئلة الجديدة خالد كاظم أبو دوح
٣٩٧	الثورة على خلفية تراث العلوم الاجتماعية
٣٩٨	مفهوم الثورة... مقارنة سوسيولوجية
٤٠٠	اتجاهات التنظير الاجتماعي للثورة
٤٠٧	المدّ الثوري في المجتمع العربي
٤٠٨	لماذا يحتج ثم يثور الإنسان العربي؟

سادساً	: المجتمع العربي من الحرمان إلى التحالفات	٤١٣
سابعاً	: الحركات الاحتجاجية والثورية وتجذير ثقافة	٤١٨
ثامناً	: أدوات وفواعل جديدة للتغيير الثوري	٤٢١
تاسعاً	: حصاد الربيع العربي: البدء في إسقاط النظام	٤٢٤
الفصل السابع عشر	: مواضيع البحث السوسولوجي في المغرب	
أولاً	: من ابن خلدون إلى السوسولوجيا الاستعمارية	٤٢٩
ثانياً	: سوسولوجيا الالتزام والتحرر	٤٣٠
ثالثاً	: سوسولوجيا المرأة أو السوسولوجيا في	٤٣٥
رابعاً	: سوسولوجيا الاكتشاف	٤٣٧
خامساً	: الاهتمام بالدراسات الأثروبولوجية	٤٣٩
سادساً	: السوسولوجيا: الميدان، النظريات والخبرة	٤٤٢

شهادات

(١)	دفاعاً عن الكتابة في العلوم الاجتماعية	الطاهر لبيب	٤٤٧
(٢)	الثورة التونسية وأزمة «الباراديجم»		
	المؤسس لعلم الاجتماع التونسي	عبد القادر زغل	٤٥٣
أولاً	: المنشقون الأثريون		٤٥٦
ثانياً	: الحداثة والتسامح الديني المتجدّان شعبياً		٤٥٦
المراجع			٤٥٩
فهرس			٤٧٩

قائمة الجداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
م- ١	المراكز البحثية/ المؤسسات الفكرية في بلدان عربية مختارة (٢٠١٣) ٣٦	
م- ٢	نوع المراجع في تقرير التنمية البشرية في الوطن العربي ٤٥	
١- ٣	البيانات الأساسية للباحثين المصري والسوداني ١١٣	
٢- ٣	العلاقات الكمية المستخلصة من المنتجين الباحثين المصري والسوداني ١١٥	
١- ٤	توزع الرسائل والأطروحات المجازة من قبل القسم، بحسب الفئات الخمسية للسنوات ١٣٤	
٢- ٤	توزع الرسائل والأطروحات المجازة بحسب الجنس ١٣٥	
١- ٥	مواد علم الاجتماع، والوحدات الدراسية المخصصة لها بحسب أقسام علم الاجتماع قيد البحث والمرحلة الدراسية ١٥٨	
٢- ٥	مواد علم الاجتماع لدرجة البكالوريوس موزعة بحسب الجامعات، وعدد المواد، والساعات المخصصة لها ١٦٤	
٣- ٥	مواد علم الاجتماع لدرجة الماجستير موزعة بحسب الجامعات، وعدد المواد، والساعات المخصصة لها ١٦٨	
٤- ٥	الفئات الرئيسية لمواد علم الاجتماع لمرحلة البكالوريوس، موزعة بحسب الجامعات، وعدد المواد، وعدد الساعات المخصصة لتدريسها ١٧٤	

١٧٦	الفئات الرئيسية لمواد علم الاجتماع لدرجة الدكتوراه موزعة بحسب الجامعات، وعدد المواد، وعدد الساعات المخصصة لتدريسها	٥ - ٥
١٨٠	الفئات الرئيسية لمواد علم الاجتماع لمرحلة الدكتوراه، موزعة بحسب الجامعات، وعدد المواد، وعدد الساعات المخصصة لتدريسها	٦ - ٥
١٨٢	تَوَزُّع الإنتاج الفكري للباحثين في علم الاجتماع السعوديين بحسب التخصصات الفرعية خلال الفترة (١٩٧٠ - ٢٠١٢)	٧ - ٥
١٨٦	تَوَزُّع عناوين الإنتاج الفكري للباحثين المواطنين في علم الاجتماع في العربية السعودية بحسب التخصصات الفرعية خلال الفترة (١٩٧٠ - ٢٠١٢)	٨ - ٥
٢٠٠	تَوَزُّع الطلبة على مختلف مسابقات الدخول إلى المدرسة الدكتورالية (سنة أولى ماجستير)	١ - ٦
٢٠٢	تَوَزُّع الطلبة المقبولين للدخول إلى المدرسة الدكتورالية (سنة أولى ماجستير) بحسب التخصص	٢ - ٦
٢٠٣	تَوَزُّع الطلبة المقبولين للدخول إلى المدرسة الدكتورالية (سنة أولى ماجستير) بحسب الجامعة	٣ - ٦
٢٠٤	تَوَزُّع الطلبة المقبولين للدخول إلى المدرسة الدكتورالية (سنة أولى ماجستير) بحسب الجنس	٤ - ٦
٢٠٥	حوصلة حول عدد مذكرات الماجستير المناقشة في المدرسة الدكتورالية إلى غاية عام ٢٠١٤	٥ - ٦
٣٠٥	عدد صفحات مجلة «إنسانيات» بحسب السنوات واللغة المستخدمة	١ - ١١
٣٠٦	المقالات المنشورة في مجلة «إنسانيات» بحسب السنوات واللغة المستخدمة	٢ - ١١
٣١٠	المقالات المنشورة في مجلة «إنسانيات» بحسب الأفق الجغرافي للباحثين	٣ - ١١
٣١٣	مواضيع مجلة «إنسانيات» بحسب السنوات	٤ - ١١

كلمات الافتتاح

(١)

نورية بن غبريط - رمعون (*)

السادة عمداء الجامعات
السيدة والسادة مديري مراكز البحث والمراكز الثقافية
السيد قنصل إسبانيا بوهران
السيد ممثل سفارة فلسطين بالجزائر
السيدة ممثلة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان
السيد الأمين العام للجمعية العربية لعلم الاجتماع
السيدة رئيسة مجلس تنمية البحوث الاجتماعية في أفريقيا، كوديسريا (داكار،
السنغال)

سيداتي وسادتي،

زملائي الأفاضل،

يسعدني ويشرفني أن أرحّب بكم جميعاً بمناسبة انعقاد فعاليات هذا المؤتمر حول «مستقبل العلوم الاجتماعية في الوطن العربي» المنظم بمبادرة من مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، لبنان) وبالشراكة مع المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (وهران، الجزائر)، وبالتعاون مع الجمعية العربية

(*) مختصة في علم الاجتماع، ومديرة المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية - الجزائر.

لعلم الاجتماع (تونس) المنعقد في الظروف الراهنة التي تشهدها معظم الأقطار العربية والمرتبطة بسيرورة التجنيد والتغيير.

تمثل العلوم الاجتماعية حقلاً أو فرعاً معرفياً يختلف فيه التطور، وكذا المكانة المكتسبة في المجال الأكاديمي، وكذا الوضع الاجتماعي باختلاف التخصصات والفترات التاريخية. ونحن نشهد في يومنا هذا اتساعاً في رقعة هذا الحقل، إذ إن حديث المختصين اليوم أصبح عن العلوم الإنسانية والاجتماعية أكثر من حديثهم عن العلوم الاجتماعية وحدها وبمعزل عن العلوم الإنسانية.

ففي سنة ٢٠٠٤، قمنا بتنظيم ندوة حول «حوصلة المعارف في العلوم الاجتماعية والإنسانية»، حيث تمت دراسة تطور معارفنا حول المجتمع الجزائري خلال النصف الثاني من القرن الماضي. وقد انصبّ اهتمامنا خلال هذه الندوة حول وضع حوصلة للنتائج المتحصل عليها، وكذا تحديد مواقع الضعف والصعوبات التي تواجه تطور مختلف التخصصات الاجتماعية في الجزائر. أما في سنة ٢٠٠٩، فقد احتضنت وهران الجلسات الوطنية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية. كما احتضنت هذه السنة (في يومي ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٢) جلسات الحوصلة العامة للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية.

لقد تمّ التطرق، من خلال أشغال هذه الملتقيات والجلسات إلى المسائل المتعلقة بالظروف المنهجية والتطبيقية التي تتم فيها الأبحاث الميدانية، بالإضافة إلى محتوى ودقة النماذج المسخّرة، وميكانيزمات نقل المعارف. كما أننا تطرقنا من خلالها إلى خصوصية المقاربات المرتبطة بمختلف التخصصات، وكذا الخلل الوظيفي، إضافة إلى صعوبة المشاركة الفعالة في الدينامية العالمية لإنتاج المعارف.

عرف حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية، أكثر من أي حقل آخر، تطوراً مضطرباً. فإنتاج المعارف التي تثير مسألة ظروف إنتاجها، يحيل، لا محالة، على السياق الذي أدّى إلى نشأة هذه التخصصات وتطورها. وفي الحقيقة، لا يمكن الفصل بين البحث في العلوم الاجتماعية والتفكير في واقع تدريس هذه العلوم، باعتبار أن هذا البحث يتم بشكل أساسي بوصفه تكويناً في إطار تحضير شهادات التخرّج.

ففي المؤسسة الجامعية، ومقارنة بعدد الطلبة المسجلين، يحتل هذا الحقل مكانة مركزية، حيث بلغ عدد المسجلين في العلوم الاجتماعية والإنسانية خلال السنة الجامعية

٢٠١٠/٢٠١١، حوالي ٩٤٥, ٠٧٧, ١ أي ما يعادل ٦٥ بالمئة من نسبة الطلبة المسجلين في مرحلة التدرج، مقابل ٤, ٢١ بالمئة من المسجلين في العلوم الدقيقة والتكنولوجيا، و٢, ٨ بالمئة في العلوم الطبيعية وعلوم الأرض، و٣, ٥ بالمئة في العلوم الطبية.

وقد عرفت نسبة الطلبة المسجلين بمرحلة التدرج، ابتداء من سنة ٢٠٠٥، انخفاضاً مقارنة بالعدد الإجمالي للطلبة، وذلك في كل من تخصص العلوم الدقيقة والتكنولوجيا (٣٣, ٢٢ بالمئة)، وكذا العلوم الطبية (٢, ٧ بالمئة). أما في مرحلة ما بعد التدرج، فتبلغ نسبة الطلبة المسجلين في العلوم الاجتماعية والإنسانية ٦, ٤٠ بالمئة مقابل ٩, ٣٢ بالمئة، بالنسبة إلى العلوم الدقيقة، و٥, ١٧ بالمئة بالنسبة إلى العلوم الطبية، متبوعة بنسبة ٨, ٨ بالمئة بالنسبة إلى العلوم الطبيعية والأرض.

يدفعنا التحليل الأولي للأرقام والنسب السالفة الذكر إلى طرح السؤال التالي: هل لهذا الوجود القوي تأثير في قدرة إنتاج المعرفة حول المجتمع؟ علماً أن هذا الإقبال الكبير للطلبة على تخصص العلوم الاجتماعية والإنسانية، الذي تمخّص عن سيوررات أخرى للتغيير، أدى شيئاً فشيئاً إلى حدوث تحولات عميقة أهمها: غياب التدريبات الميدانية، عدم اعتماد مذكرات التخرج في اليسانس بالنسبة إلى بعض التخصصات، إضافة إلى تدريس يعتمد أكثر فأكثر على الكتب.

إنّ عرض المعرفة، في وقتنا الراهن، بالرغم من تقليص حجمه، تعترضه جملة من الاعتبارات المرتبطة بعامل الجودة، والمنفعة والدقة، وكذلك نسبة الانتشار. ففي الجزائر قامت البرامج الوطنية للبحث في إطار القانونين الأول والثاني حول البحث، بتحديد «الطلب الاجتماعي» من خلال محاور وتيمات بحث ذات أولوية، حيث يشهد هذا الطلب اهتماماً مضاعفاً. فمن جهة، هناك اهتمام السلطات العمومية من خلال «معاينة ودراسة المشاريع قبل الدخول بها إلى حيز التنفيذ»، ومن جهة أخرى، اهتمام الباحثين بالترسيخ والتثيت الوطني للموضوعات المقترحة.

وحتى، وإن كان هذا الطلب شرعياً، فلا بدّ من أن يأخذ بعين الاعتبار الآفاق البعيدة المدى. وتتم إعادة تأهيل مهام الإنتاج العلمي من خلال تعزيز القدرات المؤسسية الجامعية للتكوين والبحث، وعن طريق الاستثمار الجاد في سبيل تحسين جودة التكوين والتثمين العلمي، إضافة إلى أهمية تحسين وضعية الباحثين والأساتذة الباحثين، وهي سيرورة تحققت بشكل كبير في الفترة الراهنة.

كما يفترض هذا الأمر التزاماً مستنيراً يأخذ بعين الاعتبار خصوصية العلوم الاجتماعية والإنسانية، وأهميتها في جمع المعارف وتكثيفها حول مجتمعنا والعالم الذي يتطور فيه هذا الأخير.

إنّ الفكر النقدي وروح الانفتاح والفضول والتسامح هي السبل الضرورية للتفوق في هذا المجال، ولا بدّ من مراعاتها طويلاً قبل الوصول إلى نتائج. كما علينا أن نفيد من كل هذه النتائج عندما يتعلق الأمر بخياراتنا التربوية والثقافية.

فالبحت والتدريس بالنسبة إلى الأستاذ الباحث في العلوم الاجتماعية، مهتان تتطلبان جهداً فكرياً متواصلًا مع مواجهة نقدية دائمة، في إطار تعاون وطني ودولي قائم على ثلاثة مبادئ: يتعلّق المبدأ الأول بعملية المقارنة بالنسبة إلى الموضوع نفسه من أجل تحديد وتعيين كل ما قد يكون بنويًا أو من باب المفارقة والخصوصية. أما المبدأ الثاني، فهو الالتزام الجماعي بالعمل النظري - المنهجي الذي يذهب في اتجاه التشكيك في مبدأ التقسيم منتج/ مستهلك، والذي يعكس طبيعة العلاقة شمال/ جنوب. في حين أن المبدأ الثالث يخصّ انتشار الإنتاج في مجال البحث من خلال دعم النشر وتأسيس شبكة للمحترفين في نشر وتعميم المادة العلمية.

تخضع العلوم الاجتماعية اليوم لافتراضات الاستخدام الاجتماعي، ولسوء الحظ، فإنّ المشروعية في أيامنا هذه هي في صف الدراسات الشاملة والتخطيطية أكثر من كونها في صف الإنتاج الموضوعي للمعارف حول العالم المعيش. ولكن، لكل بحث في العلوم الاجتماعية، مهما كان حقله أو موضوعه، منفعة التي تكمن في إنتاج الفهم والروابط ومعنى هذه الروابط.

يتميّز الاقتصاد العالمي اليوم بثلاثة عوامل أساسية: المكانة المتزايدة للابتكار، وتطور تكنولوجيا المعلوماتية والاتصال، والارتفاع المهول في اقتصاد الخدمات. وقد صاحب هذه السيرورة ارتفاع مذهل في الطلب الموجه إلى العلوم الاجتماعية: إدارة المؤسسات وتسييرها، ومسألة الموارد البشرية، والاقتصاد اللامادي، وتخطيط التحقيقات في مجال العلوم الاجتماعية... إلخ. يمكن القول إنّ العلوم الاجتماعية تحظى اليوم أكثر من أي وقت مضى، بمستقبل واعد. وحتى تؤدّي هذا الغرض المنوط بها على أكمل وجه، عليها أن تكون حريصة على تحقيق مساعيها وغاياتها الخاصة بها أولاً.

في الأخير أشكركم على كرم الإصغاء، وأجدّد مرة أخرى الترحيب بضيوفنا الأعزاء.

(٢)

مارلين نصر (*)

سيداتي سادتي،

١ - أتكلم هنا نيابةً عن مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية د. يوسف الصواني الذي اعتذر عن الحضور، ويتمنى لنا جميعاً ندوةً ناجحةً لنعمل معاً نحو مستقبل أفضل للعلوم الاجتماعية في الوطن العربي.

إن مركز دراسات الوحدة العربية بغنى عن التعريف، وهو عمل منذ ٣٣ عاماً على إنتاج الأبحاث والكتب في العلوم الاجتماعية كافة ونشرها في جميع العواصم والمدن العربية لخلق رباط وتفاعل بين الباحثين والعلماء والمفكرين العرب. كما يعقد بانتظام ثلاثاً إلى أربع ندوات والعديد من الحلقات النقاشية في شتى الموضوعات الهامة المطروحة على الساحة العربية.

فهذه الندوة التي تجمعننا اليوم هي الثالثة في هذا العام، بعد ندوة أقامها المركز عن أمين الريحاني بالتعاون مع جامعة سيدني، وندوة «الثورة والانتقال الديمقراطي» التي عقدت في تونس بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية. ونحن الآن في طور

(*) أستاذة جامعية، ومديرة الدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية، سابقاً - لبنان.

التحضير لندوة رابعة ستعقد في خريف هذا العام حول علاقة الدولة أو السلطة بالدين، وهذا الموضوع يطرح نفسه من جديد في هذا الظرف بالذات الذي تمر به الأوطان العربية.

إن المركز مؤسسة مستقلة مادياً وسياسياً تعمل منذ تأسيسها لتحقيق مشروعها النهضوي العربي الذي يمكن اختصاره بتحقيق حرية الإنسان العربي والتعددية والديمقراطية وكل أنواع التقارب والتعاون العربي، وصولاً إلى الاتحاد والوحدة والتنمية والعدالة الاجتماعية.

٢ - إن مبادرة مركزنا إلى تنظيم هذه الندوة يدخل في إطار عمله المتواصل لدعم ثلاث جمعيات علمية عربية هي: الجمعية العربية لعلم الاجتماع، والجمعية العربية للعلوم السياسية، والجمعية العربية لعلماء الاقتصاد. كما يساهم المركز في إصدار مجلاتها العلمية. ولم تكن هذه الندوة لترى النور لولا استجابة مركز وهران للأنثروبولوجيا الثقافية والاجتماعية، واستضافة المشاركين فيها، والمساهمة في تنظيمها وفي أبحاثها، ولولا تعاون الجمعية العربية لعلم الاجتماع التي ساهمت بوضع مخطط هذه الندوة.

٣ - نحن الآن نقوم هنا بمهمة تبرز صعوبتها لثلاثة أسباب:

أ - هي مهمة صعبة لأنها محاولة تقييم مستوى علم الاجتماع والنظر في مساهماته وقصوره، ليس فقط على مستوى كل بلد عربي، ولكن على المستوى العربي العام.

ب - هي مهمة صعبة أيضاً بسبب التناقض بين الرغبة العلمية في التواصل والتعاون بين علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا والإنسانيات على المستوى العربي، وضعف إمكاناتهم وغياب قنوات التواصل العلمي بينهم، وتعثر نشر إنتاجهم العلمي وتوزيعه.

ج - هي مهمة صعبة كذلك لأنها متعلقة بانقطاع التواصل بين الأوساط العلمية العربية، إذ نشاهد منذ أكثر من عقد نشوء جمعيات مهنية في العلوم الإنسانية داخل كل بلد عربي (سوسيولوجيا، تاريخ، علم نفس)، إلا أن التنسيق بينها لا يزال في بداياته، وأملنا كبير في أن تتسع شبكة العلاقات العلمية فيما بينها.

وأخيراً، نتمنى لهذه الندوة النجاح من خلال أبحاثها ونقاشاتها، وأن يساهم باحثوها الكبار والشباب في مدّ هذه الجسور، وتوسيع أفقهم المعرفي والإنساني.

(٣)

محسن بوعزيزي (*)

يسعدني أولاً أن أشكر د. نورية بن غبريط - رمعون، مديرة المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (وهران، الجزائر)، على قبولها مشاركة الجمعية العربية لعلم الاجتماع في تطوير هذه الفكرة التي تُعنى باستشراف مستقبل علم الاجتماع العربي، انطلاقاً من تقويم الحصيلة أو الحصاد. ثم أترحم على روح فقيدنا رئيس الجمعية العربية لعلم الاجتماع د. خلدون النقيب الذي وافاه الأجل وهو على رأس جمعيتنا. لقد توفي قبل أن يرى الدولة التسلطية التي كتب عنها تنهار تحت ضغط شعوبها. وأحيي بعد ذلك بعض رموز الجيل الأول الذين يحضرون بيننا الآن، والذين ساهموا في تأسيس الجمعية، وهم: د. الطاهر لبيب، ود. سعد الدين إبراهيم، ود. محمد حافظ ذياب، ود. عبد القادر الزغل، ود. سالم ساري.

لقد كان الغرض من هذه الفكرة معاينة الفراغات البحثية، على معنى المحاور التي ظلت متروكة، لهذا السبب أو ذاك، والتوقف عند الحدود النظرية والمنهجية في ما أنجز من أعمال. ويظل السؤال عما لم يُنجز هو الرهان الأول لهذه الندوة، وما فيها من محاور ورّعت بعناية. كان المنطلق إحساساً بمحدودية الجهد رغم الانتظارات، وإذا

(*) أستاذ علم الاجتماع، جامعة تونس المنار، وأمين عام الجمعية العربية لعلم الاجتماع - تونس.

بالانتفاضات العربية تكشف ما كان على عالم الاجتماع أن يُمسك به من أبعاد خفيّة، ومن لغات صامتة، ولامبالاة صاحبة، وغلجان يعتمل في الدّاخل، فلا نراه. فمستقبل علم الاجتماع هو أيضاً مستقبل قدرتنا على قابلية التّوقّع في ضوء ما يمكن أن تكشف عنه سيرورتنا الاجتماعية على قيادة السّياسة بالمعرفة عوض أن تقودنا. وقد يحدث هذا حينما يعتبر عالم الاجتماع أنّ من أوكد واجباته إزعاج السلطة ببدائله النقديّة بدل مغازلتها، فيتخلّى عن الأمير ليقترّب من المجتمع وهو بصدد الفعل في ذاته. ويحدث هذا أيضاً حين تساهم المعرفة الاجتماعية في صناعة ما تُعلن عنه فترده واقعاً. حينها فقط يتمّ الاعتراف الاجتماعي بعلم الاجتماع، وهذا الاعتراف يُقاس برّدّة فعل المجتمع على هذه المعرفة، إقبالاً أو نفورا.

التوقّعات هي مداخل وأدوات للسلطة: أن تتوقّع مستقبل الآخرين هو أن تمنح لنفسك سلطةً عليهم، أو في الحدّ الأدنى مكانة وجيهة بينهم. فالذي يقول ما قد يمكن أن يكون، يساهم في نظر بيير بورديو، إلى هذا الحدّ أو ذلك، في ردّ ما يقوله واقعاً. السياسيّ اليوم، وكذلك رجل الدين، في تونس على الأقل، حتّى وإن كان أمياً في السّياسة، يحوّل قوله إلى فعل. أمّا عالم الاجتماع، فيساهم في إظهار ما هو كائن بالفعل. وكل دهائه يكمن، في أحسن الأحوال، في إخفاء إرادته خلف ما يسمّيه معاينة. ولذلك يبدو اليوم الداعية والسياسي أكثر قدرة على تغيير الواقع منّا، بصرف النّظر عن اتجاه هذا التّغيير الذي غالباً ما يكون نحو الماضي الذي لا يمضي. وبعض علماء الاجتماع عندنا جمهور لدعاة.

في مجتمعاتنا العربية، يبدو العرّاف فاعلاً اجتماعياً يلجأ إليه النّاس أكثر مما يلجأون إلينا، لأنّه يسمح لنفسه بالتوقّع خطأ أو صواباً. أمّا عالم الاجتماع، وإذا ما تجاوز الفهم والتفسير نحو التوقّع، ونحو المستقبل، فإنّ مغامرته ستكون علميّة. فهل بإمكان هذه البحوث اليوم التي تفضلتم بإنجازها أن تُعلن عجز أدواتنا المعرفية والنظريّة والمنهجية السابقة التي بناها واقع القرن التاسع عشر في أوروبا، عن ملاحقة الواقع؟ أليس واقعنا اليوم بقصويته أحياناً، وخصوصيته أحياناً أخرى، أسرع منها وأعدد؟ إننا في أشدّ الحاجة اليوم إلى سوسيولوجيا جديدة تستطيع أن تدرس المنعطفات الكبرى والظواهر القصوى، فترتفع أصوات علماء الاجتماع من أجل المجتمع، قبل غيرهم من السياسيين والحقوقيين والإعلاميين، ليرى ما لا يراه غيره. ولتتحقّق هذا، ثمة أسئلة إبيستيمولوجية باتت ضرورية اليوم قبل أن يصبح السّؤال عن جدوى هذا الاختصاص

ميرراً، خاصة بعد أن أغارت فروع أخرى من المعرفة الإنسانية على ما كان حكراً على عالم الاجتماع، كالحديث، مثلاً، عن التاريخ الحاضر.

لماذا عجزت سوسيولوجية المجتمعات العربية عن إنتاج نظرية واحدة للعالم الاجتماعي؟ ولماذا بقينا دائماً ننظر إلى واقعنا بعيون غيرنا، وبيراديغمات بناها فاعلون ينتمون إلى واقع مختلف عنا وعن واقعنا؟ ما الذي يجعل عالم اجتماع مثل بيير بورديو، بمفرده، يفعل بواقعه الفرنسي، فيشرّحه فهماً وتفسيراً، ما لم تستطع الجماعة العلمية العربية مجتمعة أن تفعله؟ ثم هل هناك جماعة علمية عربية في علم الاجتماع بالمعنى العميق للكلمة؟ أولم تُشعرنا «الثورات العربية» بعجزنا، أو بالأحرى بعجز أدواتنا المعرفية عن تجاوز الحس المشترك؟ لا، بل إنّ هذا الحس المشترك الذي دعا دوركهايم إلى القطع معه منذ تأسيس الاختصاص، كان أكثر حسّاً، أو بالأحرى وعياً بطبيعة اللحظة، وأكثر قدرة على الحدس، وبالتالي على الفعل في التاريخ الحاضر والقادم، ومن بين أهمّ الظواهر التي تعلق بها، نظرياً، عالم الاجتماع، هي ظاهرة التغيير. وها إنّ التغيير يمرّ من بين أصابعه، من دون أن يمسك بدينامياته الداخلية. أليس حريّاً به اليوم أن يعلن فشله وفشل استراتيجياته البحثية عن الإمساك بالواقع؟ أوليس من الضروري اليوم أن تكفّ مراكزنا البحثية العربية الكبرى التي جعلت من المعرفة رهاناً لها، عن الانشغال بالأيدولوجيا وبما يتبعها من مقولات كبرى لا جدوى منها، لتحثّ أهل العلم على إنتاج معرفة مبتكرة تنطلق من الواقع قبل التأمل؟

هذه الأسئلة وغيرها، منها ما كانت مُعلّنة، ومنها ما كانت مجرد حدس، كانت وراء هذا الطموح الكبير الذي صغناه معاً في هذه الندوة. لقد كان هذا الطموح تعلقاً بمستقبل علم الاجتماع في الوطن العربي انطلاقاً من تقويم الحصاد أو الحصيلة. وقد يثير سؤال المستقبل في المعرفة الاجتماعية حفيظة بعض المحافظين من أهل الاختصاص على اعتبار أن علم الاجتماع يقف، كما أُريد له منذ القرن التاسع عشر في فرنسا وألمانيا، عند الفهم والتفسير، غير أنّ ذلك لا يمنع من التجريء على المستقبل بتكثيف الحدس ووجهات النظر، انطلاقاً من الواقع لتجريد النصف الثاني منه وتأويله في شكل فرضيات تتعلّق بمستقبل ظواهرنا. ومن دون ذلك ستترك فراغات معرفية ليملاها غيرنا بغير دراية. ولنا في ما قدّمته السوسيولوجيا الكلاسيكية، خاصة مع ماكس فيبر، بعض الدعم النظري. فالنمط المثالي، مثلاً، دليل لبناء فرضيات حول الواقع انطلاقاً من تكثيف وجهات نظر

الباحث في اتجاه واحد. ولنا كذلك في مفهوم الحدس عند برغسون بعض السند، إذ الحدس ضرب من المعرفة تحتاج ملكة فكرية من نوع خاص، وتعود إلى المدّة وإلى الواقع في بعده الخام دون وساطة التأويل.

إنّ السؤال عن مستقبل علم الاجتماع معناه أنّ ماضيه لم يبلغ درجة المأمول، ومعناه أيضاً أنّ حاضره لم يعط، في ما أنتج وما يُنتج من أعمال، مبرّرات كافية لوجوده. هذا الوجود يقاس، ولو إلى حدّ ما، بتكوّن جماعة علمية عربية قادرة على أن تخلق ديناميّة فكرية في دراسة الواقع العربي. وقد لا يتسنى ذلك ما لم يُحاول أهل هذه المعرفة إعطاء الكلمة لمن لا كلمة لهم من التّاس العاديين، وتجنّب النزعة التأمليّة في المقولات الكبرى التي تترك جانباً تفاصيل الواقع، وما يعتمل داخله من جيشان، وما يتشكّل فيه شيئاً فشيئاً من ميكانيزمات داخلية ستضج يوماً في شكل طاقة دفاعية مجدّدة للمجتمع. وإنّ إعطاء الكلمة لمن لا كلمة لهم، هو ردّها إلى أهلها ولفاعليها الحقيقيين، ووضع حدّ لـ «معرفة الفنادق» بما فيها من تعالٍ وادعاء وهم يعتقد احتكار الإمساك بمفاتيح الفهم والتفسير. هذا يعني أنّ على عالم الاجتماع العربي أن يصبح رجل ميدان يتابع الفعل، وهو بصدد التشكّل قبل أن يُسند إلى نفسه لقب رجل الفكر. فالفكر يخرج من رحم الواقع، وليس من قاعات الفنادق الفاخرة، حتّى وإن أصاب خطابها بذكائه بعض الواقع.

وإنّ مستقبل علم الاجتماع، إن كان له مستقبل، سيكون في الثورة على السلطة، أيّ سلطة، وفي الحدّ الأدنى إزعاجها بالنقد وكشف آليات الهيمنة التي غالباً ما تلجأ إليها لدوام تسلّطها. ومن أنواع السّلطة التي يفترض أن نشور عليها تلك المعارف المحافظة التي تأبى التّغيير لما صاحبها من أرثوذكسية حولها في رؤوسنا، وقد يصعب الانقلاب عليها دونما سوسولوجيا مناضلة ضد السائد والمألوف، وما هو متفق عليه، ومن دون ذلك سيطول مكوث هذا السائد فينا وبيننا؛ الأمر الذي يجعل من الرّؤية النقدية لأدواتنا المعرفية أمراً ملحاً، شرط أن نكفّ عن اعتبار التّأقّد عدوّاً، ما دام يمتلك عناصر البرهنة على ما يعتبره نقداً. ولعلّ أفضل طريقة لتقدير باحث وما أنتجه من بحث هي محاولة البرهنة على ما فيه من تقصير علمي بوضع أسئلة جديدة غير الأسئلة الموضوعية. والأسئلة الجيدة أفضل من الإجابات الجيدة.

وقد يكون المستقبل لهذه السوسولوجيا التي تستهدف المألوف، فتخرج أهله، في خلق حيويّة جديدة، كشفاً للقدرات الداخلية الهادئة للمجتمع وهو يفعل في ذاته، على

رأي آلان توران، ليستجيب إلى حاجته في التحوّل. ولكن هذا مشروط بحياد الباحث الذي، رغم اقترابه من الفاعل الاجتماعي، عليه ألا يتحوّل هو أيضاً إلى فاعل اجتماعي، وإلا صار عمله ضرباً من الالتزام الأيديولوجي، وشكلاً من أشكال الممارسة السياسية. وقد يبدو واقعا السياسي اليوم أكثر إثارة لدور رجل السياسة على مهنة عالم الاجتماع. وهنا يصبح التذكير ضرورياً بأن علم الاجتماع يمثل جهداً دؤوباً ضد كلّ السّلط التي تحكم واقع العلاقات الاجتماعية الظاهرة منها والخفية. ولعلّ هذا مدخل من مداخل المستقبل إلى هذه المعرفة.

وسؤال المستقبل، مستقبل معرفتنا الاجتماعية هو، في آخر التحليل، سؤال حول استراتيجياتنا البحثية بما فيها من براديجمات ومقاربات ومفاهيم. هذه الاستراتيجيات، كما هو معروف، جاءت وليدة واقع مختلف، اجتماعي واقتصادي وسياسي، الأمر الذي قد يقلل من نجاعتها النظرية والمنهجية حين تطبيقها على واقعا العربي. خذ مثلاً الفبيرة التي تربط بين فعل الفاعل ودلالة فعله، وما يتفرّع عنها من مقاربات، كالفردية المنهجية والتفاعلية الرمزية، كيف يستطيع الفاعل الفرد أن يسند المعنى إلى فعله مع أنّ مجتمعه لم يمنحه مساحة من استقلاليته كفرد، لأنّه مجتمع عادة ما لا يؤمن إلا بالفاعل الجماعي؟ معنى هذا أنّ المجتمعات التي لم تحقّق حداتها ولم تحرّر أفرادها يصعب تحليلها بمقاربات خرجت من رحم الحداثة. فماذا أنجزت سوسيولوجية المجتمعات العربية؟ وماذا بقي فيها من دون إنجاز، فيصنّف ضمن الفراغات المعرفية؟

المشاركون

- أحمد موسى بدوي
باحث في العلوم الاجتماعية - مصر.
- أسماء رمضان
باحثة مشاركة، جامعة زايد - الإمارات العربية المتحدة.
- جيلالي المستاري
أستاذ بحث في مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وعضو لجنة تحرير مجلة إنسانيات - الجزائر.
- حسن رمعون
مدير قسم في المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وأستاذ التعليم العالي في جامعة وهران، قسم علم الاجتماع - الجزائر.
- خالد كاظم أبو دوح
مدرّس علم الاجتماع السياسي، جامعة سوهاج - مصر.
- ساري حنفي
أستاذ مشارك في علم الاجتماع في الجامعة الأميركية في بيروت، ورئيس تحرير المجلة العربية لعلم الاجتماع «إضافات».
- سعد الدين إبراهيم
أستاذ جامعي، ومدير مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية - القاهرة.
- الطاهر لبيب
أستاذ وباحث في علم الاجتماع - تونس.
- عبد الله بن حسين الخليفة
أستاذ في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- عبد الحكيم خالد الحسبان
أستاذ في قسم الأنثروبولوجيا، جامعة اليرموك، إربد - الأردن.
- عبد القادر زغل
أستاذ علم الاجتماع في الجامعة التونسية.

- عدي الهواري
معهد الدراسات السياسية، ليون - فرنسا، وباحث مشارك في
المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية،
وهران - الجزائر.
- عروس الزبير
أستاذ علم الاجتماع، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية.
أستاذة في كلية الآداب، جامعة بغداد.
- لاهاي عبد الحسين
أستاذة جامعية، ومديرة الدراسات في مركز دراسات الوحدة
مارلين نصر العربية سابقاً - لبنان.
- محسن بوعزيزي
أستاذ علم الاجتماع، جامعة تونس المنار، وأمين عام الجمعية
العربية لعلم الاجتماع - تونس.
- محمد إبراهيم صالح
أستاذة في جامعة تيزي وزو - الجزائر، وباحث مشارك في المركز
الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية.
- محمد أعراب
أستاذ باحث في علم الاجتماع، المدرسة العليا للتكنولوجيا،
جامعة مولاي إسماعيل، مكناس - المغرب.
- مصطفى مجاهدي
باحث في مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية،
وهران - الجزائر.
- مي الدباغ
مديرة برنامج النوع الاجتماعي والسياسات العامة، كلية دبي
للإدارة الحكومية - السعودية.
- نوار فؤاد
باحث في مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية،
وهران - الجزائر.
- نورية بن غبريط - رمعون
مختصة في علم الاجتماع، مديرة المركز الوطني للبحث في
الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية - الجزائر.

مقدمة

ساري حنفي
مصطفى مجاهدي

«إن المهمة الأساسية لعلم الاجتماع العربي هي القيام بعمل حاسم ضمن مساقين: (أ) تفكيك المفاهيم التي ظهرت من المعرفة السوسولوجية وخطاب أولئك الذين تحدثوا نيابة عن المنطقة العربية، التي تتسم في الغالب بالأيديولوجيا المركزية - الإثنية - الغربية، و(ب) نقد المعرفة السوسولوجية والخطاب حول المجتمعات العربية الذي ينتجه العرب أنفسهم»^(١).

يشير هذا الاقتباس إلى علاقة مثار إشكاليات بين ميراث العلوم الاجتماعية الغربية والمجتمعات العربية المحليّة. ونحن نضمّ صوتنا إلى صوت ألان روسيون^(٢) الذي يجادل بأن علم الاجتماع في المنطقة العربية كان في الأصل جزءاً من المشروع الاستعماري. وكتب المستشرقين مثل «Description de L’Egypte» الذي يضمّ خمسة مجلدات ترجع إلى القرن التاسع عشر، والذي قام بتأليفه مجموعة من الأكاديميين الذين رافقوا جيش نابليون الغازي، لهي خير دليل على ذلك. وفي أواخر حقبة الاستعمار، وغداة استقلال الأقطار العربية، برز اتجاهان رئيسيان لعلم الاجتماع، شجب الأول العلوم الاستعمارية، ونزع صبغة الاستعمار عنها، وعاین الثاني التبعية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي برزت بعد الاستقلال. وكانت الإشارة إلى ابن خلدون ممراً لا بدّ منها للتفكير في «خصوصية» الوطن العربي و«تمايزه»^(٣).

(١) Abdelkébir Khatabi, «Sociologie du monde Arabe: Positions», *BESM*, no. 126 (1975), pp. 13.
(٢) Alain Roussillon, «Sociologie et identité en Égypte et au Maroc: Le travail de deuil de La colonisation», *Revue d’histoire des sciences humaines*, vol. 2, no. 7 (2002), pp. 193-221.
(٣) Mohamed Kerrou, «Etre Sociologue dans le monde arabe ou comment le savant épouse le politique», *Peuples Méditerranéens*, nos. 54-55 (1991).

وتحت تأثير فانز فانون وتيرز - موندستس، انشغل كثير من علماء الاجتماع آنذاك (أنور عبد الملك، والطيب تيزيني، وعبد الكريم الخطابي، وغيرهم) ببراديجم هوية العلوم الاجتماعية إلى أن أضناهم البحث أحياناً، ولذلك لم يُتَجوَّأَ بحوثاً ربما تُبَيِّنُ لنا كيفية إحداث شرح بينها وبين «البحوث الاستعمارية». كما انشغل أنصار الاتجاه الثاني، وهم الحداثيون، بتحديث المشروع الوطني واعتمدوا غالباً نموذجاً حدثياً أغفل في الأغلب دراسة جهات اجتماعية فاعلة تقف خلف المشاريع التطويرية. وقد كتب عبد الوهاب بوهدبية^(٤) ذات مرة «لا يوجد علم الاجتماع إلا سوسولوجيا التنمية». وعلى العموم، توجد عمليتان تثيران إشكاليات في الوطن العربي، هما مأسسة (Institutionalization) العلوم الاجتماعية بوصفها تخصصات أكاديمية ومهنة (Professionalisation) الباحثين الاجتماعيين (السوسولوجيين، والأنثروبولوجيين، والجغرافيين، وما إلى ذلك).

لم تبرز في الوطن العربي مجموعات منفصلة للعلوم الاجتماعية، إلا في سبعينيات القرن الماضي. ومن الناحية السياسية، كانت هذه المجموعات تتفاهم وتستوحي من براديجمات ومنهجيات العلوم الاجتماعية الفرنسية، وإلى حد أقل كثيراً من العلوم الاجتماعية الأمريكية، وقد شاركت في خدمة عملية سياسية، وتحديدًا تصميم مجتمع جديد. القضية الأساسية في نظر علماء الاجتماع بعد الاستقلال هي كيفية خدمة الدولة أو الأمة أو المشروع الحديث الذي تنفذه الدولة، وهذا يسري على جميع المجتمعات بعد حقبة الاستعمار أيضاً. ركز هذا المشروع، سواء أكان شيوعياً أم اشتراكياً أم قومياً أم مالياً للولايات المتحدة، على حاجة البلاد إلى إدارة حديثة وقطاع اقتصادي منتج. وأدى ذلك إلى انهماك العلوم الاجتماعية في حلّ المشكلات التقنية عوض انتقادها.

ومن المهم أن نعرف بأنه عندما أصبح فؤاد شهاب رئيساً للبنان في سنة ١٩٥٨، أمر بإعداد مخطط اجتماعي واقتصادي وعمراني للعاصمة بيروت. قيل له آنذاك إنه لا يوجد في لبنان من يستطيع القيام بذلك، وأنه في حاجة إلى جلب خبراء فرنسيين. فأمر الرئيس على أثرها بتأسيس معهد العلوم الاجتماعية في سنة ١٩٥٩. وقد أسند إلى خريجي هذا المعهد مدة طويلة من الزمن وظائف حكومية في الوزارات المختلفة لمعالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يعانها لبنان. وهذا يشبه إلى حد ما المذهب الكاميرالي (Cameratism) الذي ازدهر في ألمانيا في الفترة من منتصف القرن

Abdelwahab Bouhdiba, «La Sociologie du développement africain.» *Current Sociology*, (٤) vol. 16, no. 2 (1970), pp. 8-9.

السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر. وكانت القضية المركزية: كيف يمكن تأمين وظائف ورفاه (Welfare) للدولة، وكامل النظرية الاجتماعية منبعت من هذه المهمة المركزية^(٥).

لا تزال مجموعتا هذين المنهجين (الهوية، واستئصال الاستعمار، والابن خلدونية، ومذهب التنمية (Developmentalism)، والتحديث) ناشطتين في السوسيولوجيا العربية، لكن على المرء أن يضيف براديجم التمثلات الثقافية بكونه منهجاً يشدّد على تمثلات الفاعلين الاجتماعيين أكثر من تشديده على البنى الاجتماعية التي تؤثر في أسباب تبلور هذه التمثلات. ليس هناك عيب في هذه البراديجمات، لكنّ همّنا الوحيد هو البحث إن كان هناك توازن بين الإنتاج البحثي الاجتماعي المختلف المعتمد على هذه البراديجمات.

اللافت هو قلّة الأعمال الحديثة الجادّة في علم الاجتماع في الوطن العربي التي تسمح لنا بالتوسع في مسار هذا الميدان. يسعى بعض المؤلّفين إلى تقديم تقييم نقدي للعلوم الاجتماعية (أو لأحد تخصصاته) التي ينتجها الوطن العربي أو التي تتحدث عنه. كما أنه غلب على بعض المؤلّفين الاهتمام بإظهار فشل هذه العلوم^(٦)، فيما توخّى البعض الآخر مزيداً من الدقّة^(٧)، وركّز على الناحية التخصصية^(٨). وبنى الجميع، عدا محمد قيرو، تقييماتهم على المنشورات باللغة الإنكليزية أساساً، لكنّ إسهامات شامي ونجيب لافتة على الخصوص لأنهما تجاوزا حدّ اطلاعنا على هيمنة البحوث حول الهوية الوطنية. وقد تم ذلك على حساب دراسة الأقليات الإثنية، وإن تمّت دراسة هذه الأقليات، فيكون ذلك لتناول علاقاتهم بالأكثرية عوض التركيز على خصوصياتهم.

Albion Small, *The Cameralists: The Pioneers of German Social* (Canada: Batoche Books, (٥) 2001).

Leonard Binder, «Area Studies: A Critical Reassessment,» in: Leonard Binder, ed., *The Study (٦) of the Middle East: Research and Scholarship in the Humanities and the Social Sciences* (New York: Wiley, 1976).

Kerrou, «Etre Sociologue dans le monde arabe ou comment le savant épouse le politique». (٧)

Seteney Shami and Nefissa Naguib, «Occluding Difference: Ethnic Identity and the Shifting (٨) Zones of Theory on the Middle East and North Africa,» in: Sherine Hafez and Susan Slyomovics, eds., *Anthropology of the Middle East and North Africa: Into the New Millennium* (New York: Indiana University Press, 2013); Mitchell Timothy, «The Middle East in the Past and Future Social Science,» in: David L. Szanton, ed., *The Politics of Knowledge: Area Studies and the Disciplines* (California: University of California Press, 2002), <<http://escholarship.org/uc/item/59n2d2n1#page-1>>, and Jacques E. Kabbanji, «The «Internationalization» of Social Sciences as an «Obstacle» to Understanding the Ongoing Arab Revolts,» *Contemporary Arab Affairs*, vol. 7, no. 1 (2014), pp. 115-124.

التقييمات الأخرى أشمل وتأخذ الإنتاج المعرفي المحلي في حسابها، مثلاً يمكن الإشارة أيضاً في ما يخص إجراء حصيلة للمعارف في العلوم الاجتماعية والإنسانية إلى صدور كتاب نحو علم اجتماع عربي في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي عن مركز دراسات الوحدة العربية^(٩)، والذي يعتبر واحدة من المحطات المهمة في متابعة تحولات العلوم الاجتماعية في الوطن العربي، وكذلك تنظيم المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية في وهران لملتقيين سنتي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ حول «ملامح العلوم الاجتماعية في العالم العربي المعاصر»، و«اتجاهات العلوم الاجتماعية في العالم العربي»، وندوة دولية حول «حصيلة المعارف في العلوم الاجتماعية والإنسانية في الجزائر» [١] سنة ٢٠٠٤ تمثل محطة أخرى لتقييم تلك التحولات. ويمكن ذكر أيضاً دراسات وضعية الأنثروبولوجيا العربية لباقدر ورشيق^(١٠).

ومع أن أبا بكر باقادر يرى أن ضعف الإنتاج الأنثروبولوجي في الشرق العربي لم يحدث «القطيعة مع النموذج الغربي، نجد أن حسن رشيق أكثر تفاؤلاً حيال تطوّر الأنثروبولوجيا في المغرب العربي. وهو يرى أن هذا التخصص برز ضمن حقل علم الاجتماع في ستينيات القرن الماضي، مركزاً على الميدان السياسي، لكنّه ما لبث أن استقلّ ونضج. وهذا المسار تمت دراسته بعمق في بحث رشيق ورحمة^(١١).

كحركة فكرية، يمكن القول إنه لا يزال علم الاجتماع العربي متنوعاً ومبعثراً، و فقط يمكن للتحليل، الذي يأخذ بعين الاعتبار التاريخ والسياق، إعادة التشكل المستمر للردّ على الديناميات المتغيرة في الوطن العربي.

لن نقدّم في هذا المقام دراسة وضعية علم الاجتماع، ولكن سنسعى إلى تحديد حجم إنتاج علم الاجتماع ومكانه في الوطن العربي عبر معاينة دراسات حالة ملموسة. وبذلك نهدف إلى تلافي شجب إخفاق أو احتفال بنجاح، أو المعالجة بتحيّز لاحق، بل هدفنا بالتأكيد العودة بالنظر إلى الوراء بحثاً عن المنظور المناسب. ومن خلال التعامل مع الإنتاج المعرفي، نحن لا نعتبره الإنتاج الأكاديمي الرئيسي وحسب (مقالات في مجلات مرجعية وكتب متخصصة)، بل إننا سنعاينه من منظور شامل، وسنقتفي في

(٩) محمد عزة حجازي [وآخرون]، نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٧، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠).

(١٠) أبو بكر باقادر وحسن رشيق، الأنثروبولوجيا في الوطن العربي (عمان: دار الفكر، ٢٠١٢).

(١١) Hassan Rachik and Rahma Bourqia, «La Sociologie au Maroc», *Sociologies* (octobre 2011), <<http://sociologies.revues.org/3719?lang=en>>.

ذلك تصنيف ميشال بوراوي الشهير للعلوم الاجتماعية (بحوث مهنية ونقدية وسياسيات وعمومية). في الواقع، سنطورها ليكون إسقاطها على الوطن العربي أنسب، وستوسّع فيها لتشمل العلوم الاجتماعية بكل فروعها، ثم نعالجها من خلال دراسات حالة لتوضيح صلة هذا الإنتاج بالمجتمع وبصنّاع السياسة.

أولاً: مواقع إنتاج البحوث الاجتماعية العربية

تستثمر الأقطار العربية جميعها، باستثناء أغلب الأقطار الخليجية، في البحوث الاجتماعية بمساعدة منح دولية. والجامعات أو المراكز البحثية هي من يُجري هذه البحوث، لكنّ الأقطار العربية التي هيأت مناخاً مؤاتياً للبحث قليلة العدد، ذلك أن القمع السياسي والرقابة وغياب السياسات المعتمدة على البحث تعوق تبلور هذه البيئات.

أشار الباحثون المشاركون في مشروع إستيم (ESTIME) [مشروع «تقييم القدرات العلمية والتقنية في دول البحر المتوسط»] بشكل واضح، إلى أن ظاهرة المراكز البحثية التي تأخذ شكل منظمات غير حكومية ليست واسعة الانتشار. لكنّ الواقع مختلف للغاية في المشرق العربي. فالمراكز البحثية، سواء الخاصة أو التي تعمل كمنظمات غير حكومية، مزدهرة هناك وتُجري مسوحات عديدة في البحوث الاجتماعية التطبيقية لسببين رئيسيين:

الأول هو العمليتان السلميتان في كلّ من لبنان (بعد اتفاق الطائف في سنة ١٩٨٩)، وفلسطين (عقب توقيع اتفاقيات أوسلو في سنة ١٩٩٣).

والثاني متّصل بالليبرالية الاقتصادية في الأردن ومصر. الكلمة الأساسية لدى الجهات المانحة هي «تمكين» المجتمع المدني. وتنتج هذه المراكز بحثاً أو دراسات استشارية محضّة، أي أنها بحوث غالباً ما تكون وصفية ينقصها العمق تتضمّن مخرجاتها تقارير غير منشورة غالباً^(١٢).

(١٢) أعدّ «المعهد الفرنسي للشرق الأوسط» ومشروع «تقييم القدرات العلمية والتقنية في دول البحر المتوسط» (إستيم) قاعدة بيانات في سنة ٢٠٠٥ للمراكز البحثية والباحثين. من بين المراكز الأربعة والخمسين، أنتج ٢٧ مركزاً منهم تقارير (مؤلفات رمادية): «عموماً، تدقق المنظمات غير الحكومية في أعمال العاملين على الأرض والذين يتدربون ويعدّون التقارير والمسوحات ومحاضر المؤتمرات الجامعية أو توجهها». انظر: «Projet ESTIME: Répertoire des chercheurs; Répertoire des centres de recherche: Liban/Syrie/Jordanie.» Institut Français du Proche-Orient (IFPO) (Amman, Beyrouth, Damas) (2007), <http://www.estimate.ird.fr/IMG/pdf/rapport_IFPO_2007.pdf>.

تُظهر الدراسات المسحية التي أجراها ساري حنفي في أواسط العقد الأول من القرن الحالي للمراكز البحثية في المشرق العربي أن المشرف على الأنشطة البحثية نوعان مختلفان من المنظمات بشكل أساسي: النوع الأول منظمات بحثية متخصصة، مثل المراكز البحثية التي برزت ضمن وضعيات الجامعات أو خارجها (مثل المركز اللبناني للدراسات السياسية)، والنوع الثاني منظمات غير حكومية متخصصة في التنمية والدعم والجهود التعاونية^(١٣).

وعلى سبيل المثال، يعتبر الإنتاج البحثي في الأراضي الفلسطينية مهمّشاً للغاية على صعيد المعاهد المنتسبة إلى جامعات (تستحوذ مراكز بحثية على أربعة فقط، أو على ١٠ بالمئة من المخرجات البحثية)^(١٤)، فيما غالبية المنظمات التي تُجري البحوث هي منظمات غير حكومية. كما أن نحو ٤١ بالمئة من المنظمات التي تنتج البحوث هي هيئات متخصصة، فيما البقية هي منظمات غير حكومية تُعنى بالشؤون الحقوقية والتنمية (انظر الفصل الثالث عشر في هذا الكتاب).

لكن هناك حالتين استثنائيتين في المنطقة: لبنان وسورية من ناحية، ومصر من ناحية أخرى. ولا تزال الجامعات في لبنان معقل البحوث، إذ يشير بحث مشروع إستيم إلى أن ٨٥ بالمئة من الباحثين (٦٠ من أصل ٧١) منتسبون إلى جامعات لبنانية^(١٥).

وتعيش سورية واقعاً مشابهاً، وإن اختلفت أسبابه: لا تزال الحكومة تتحكّم في النشر في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وهي بحوث تغلب عليها التقريضية، ومحدودة بمقارباتها البحثية وخضوعها لسيطرة سلطات الحزب الواحد، واستخدامها في الدعاية الأيديولوجية والتلاعب السياسي. لكنّ مصر حالة فريدة لأهمية المراكز البحثية العامة في العلوم الاجتماعية التي تشكّل ظاهرة ترجع إلى خمسينيات القرن الماضي. وتستضيف مصر المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية الذي يتخذ من القاهرة مقراً له، بالإضافة إلى مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية. والمراكز الأخرى تابعة

(١٣) Sari Hanafi, «Donor Community and the Market of Research Production: Framing and De-Framing the Social Sciences,» in: Michael Burawoy [et al.], eds., *Facing an Unequal World: Challenges from Sociology: vol. 3* (Sydney: International Association of Sociology, 2010).

(١٤) ثلاثة من هذه المراكز على علاقة بجامعة بيرزيت (معهد الصحّة العامة، والمركز القانوني ومركز دراسات التنمية التابع لجامعة بيرزيت) ومركز واحد تابع لجامعة القدس (مركز دراسات القدس). طبعاً عدد المراكز البحثية في الجامعات الفلسطينية قد ازداد كثيراً هذه الأيام.

(١٥) «Projet ESTIME: Répertoire des chercheurs; Répertoire des centres de recherche: Liban/ Syrie/Jordanie,» Institut Français du Proche-Orient (IFPO).

للجامعات، مثل مركز البحوث الأمريكي في مصر الذي يتخذ من القاهرة مقراً له أيضاً. وقد وجدنا في الأردن مجموعة متنوعة من المنظمات البحثية، لكن الأهم من ذلك وجود الغالبية العظمى من هذه المنظمات خارج حرم الجامعات.

تُنتج أقطار المغرب العربي أكبر عدد من البحوث الاجتماعية والإنسانية، فيما تعاني مصر وأقطار المشرق العربي ركوداً نسبياً في هذين الميدانين^(١٦). ولدى دراسة العدد الإجمالي للمشاريع المدعومة في جميع الميادين في لبنان، مثلاً، وجدنا أن دعم المشاريع البحثية في العلوم الإنسانية والاجتماعية ضعيف، فلم يتجاوز ٩ بالمئة في الجامعة الأميركية في بيروت، و٥ بالمئة في المجلس الوطني للبحوث العلمية. ويسود أغلب الأقطار العربية الأخرى وضع مشابه. وربما لا يكون السبب كامناً في شح الموارد المالية أو البشرية، أو في غياب الأولويات البحثية المرتبطة بالمشاغل اليومية لأفراد المجتمع، ولكن في ضعف الحوافز الأكاديمية المتاحة للأكاديميين وأساتذة الجامعات، ولا سيما في ميداني العلوم الإنسانية والاجتماعية.

ومع أن الجامعات لا تزال تضطلع بدور رئيسي في بحوث العلوم الاجتماعية في المملكة المغربية وسورية وليبيا ولبنان، فإن أكثر من ٨٠ بالمئة من بحوث العلوم الاجتماعية هي ثمرة جهود مراكز بحثية أو وكالات استشارية غير منتسبة إلى جامعات، وبخاصة في فلسطين والأردن ومصر، وكذلك في أقطار الخليج، وإن بدرجة أقل^(١٧).

وبحسب تقرير مؤسّر المؤسسة البحثية «غلوبال غو تو ثينك تانك» (Global Go To Think Tank) لسنة ٢٠١٢^(١٨)، تزخر المنطقة العربية بالمؤسسات البحثية والمراكز البحثية. ونشير إلى أن أغلب هذه المؤسسات تشكّلت في السنين القليلة الأخيرة (انظر الجدول الرقم (م - ١)).

يدير باحثون محليون/عرب بعض هذه المراكز، وأهمّها مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (مصر)، ومركز دراسات الوحدة العربية (لبنان)، والمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (قطر)، ومنتدى البحوث الاقتصادية (مصر)، والمعهد

Ali El-Kenz, «Les Sciences sociales dans les pays arabes,» ESTIME (6 June 2005), <<http://www.estimate.ird.fr/article50.html>>.

Al Maktoum Foundation, and UNDP, *Arab Knowledge Report* (Dubai: Towards Productive Intercommunication for Knowledge, 2009), p. 202.

«2013 Global Go To Think Tank Index Report,» The Think Tanks and Civil Societies Program (TTCSP) (University of Pennsylvania) (2014), <<http://gotothinktank.com/dev1/wp-content/uploads/2014/01/GoToReport2013.pdf>>.

التونسي للدراسات الاستراتيجية (تونس)، ومعهد أميدوس (المغرب)، ومركز الجزيرة للدراسات (قطر)، ومنتدى الفكر العربي (الأردن)، ومركز الدراسات الاستراتيجية (الأردن). تمثّل هذه المراكز نصف المراكز البحثية والمؤسسات الفكرية، وجميعها هيئات مستقلة تُعنى بدراسة العلوم الاجتماعية والإنسانية، مع تشديد خاص على العلوم الاجتماعية التطبيقية. غير أن هناك مراكز أخرى ليست سوى فروع لمراكز/وكالات دولية وعبر قومية، مثل المعهد الفرنسي للشرق الأوسط (لبنان)، ومركز بروكينز في الدوحة (قطر)، ومركز كارنيغي للشرق الأوسط (لبنان). تعمل الفئة الأولى ضمن إطار تعاوني إقليمي أكثر منها ضمن إطار دولي، والعكس صحيح بالنسبة إلى الفئة الأولى. لكنّ المجلس العربي للعلوم الاجتماعية متفطّن إلى هذه الحقيقة، ولذلك يُظهر اهتماماً برعاية بناء قدرات الباحثين المحليين من غير إغفال التنسيق والتعاون مع أوساط العلوم الاجتماعية الإقليمية والدولية. وتجدر الإشارة إلى أن أغلب هذه المراكز خارج أطر الجامعات، وأكثر استقلالاً عن الحكومة. وهذا اتجاه ثابت منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي. وعلى سبيل المثال، لم تزد نسبة المراكز المستقلة عن الحكومة على ٧ بالمئة في سنة ١٩٨٩^(١٩).

الجدول الرقم (م - ١)

المراكز البحثية/المؤسسات الفكرية في بلدان عربية مختارة (٢٠١٣)

الدولة	مصر	الأردن	تونس	المغرب	لبنان	قطر
العدد	٥٥	٤٠	٣٩	٣٠	٢٧	١٠

المصدر: «2013 Global Go To Think Tank Index Report.» The Think Tanks and Civil Societies Program (TTCSP) (University of Pennsylvania) (2014), <<http://gotothinktank.com/dev1/wp-content/uploads/2014/01/GoToReport2013.pdf>>.

استغلت النخبة المستبدّة، بالإضافة إلى بعض السلطات الدينية، الوضع الإشكالي للعلوم الاجتماعية (نشأتها في ظل العهد الاستعماري وتمويلها الأجنبي) كوسيلة لإلغاء شرعيتها. ومن النادر في المنطقة العربية أن نسمع عن «ورقة بيضاء» كتبها باحثون

(١٩) عبد الله واثق شهيد [وآخرون]، استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي: التقرير العام والاستراتيجيات الفرعية، سلسلة وثائق استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي؛ ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، نقلاً عن: عمار جفال، البحث السياسي والاستراتيجي في العالم العربي: ظروف الأطر المؤسسية المختصة وآفاقه (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٣).

أكاديميون بناء على طلب من السلطات العامة ومناقشتها في المجال العام. ويعمل الباحثون الاجتماعيون كعناصر فردية في مصفوفة مشاريع التحديث (وخصوصاً في المغرب العربي)، وليس كمجموعة مستقلة، أو كأفراد يقتصر دورهم على تبرير قرارات الحكومة. وفي المقابل، رُجِّع بعلماء الاجتماع النقاد في السجون أو خرجوا إلى المنفى أو اغتيلوا. ففي إحدى المرات قال ضابط استخبارات لأحد الباحثين: «كل مجموعتك لا يملأون حافلة واحدة، ويمكن بسهولة أن نأخذكم كلكم إلى السجن!». بشكل عام، تقوم البلدان العربية الاستبدادية بالتقليل دائماً من بروز «جماعة الحافلة»، سواء تم تعريفهم بأنهم مثقفون منشقون أو بأنهم طبقة وسطى مثقفة، في تحريك الاحتجاجات. وقد أكدت الانتفاضات العربية منذ عام ٢٠١١ في تونس وليبيا ومصر واليمن والبحرين وجهة النظر هذه.

ولطالما أحسَّت السلطات الدينية بتهديد علماء الاجتماع كون الطرفين يتنافسان على مخاطبة المجتمع. ونسوق مثلاً من دراسة ساري حنفي لتنظيم الأسرة في سورية في سنة ١٩٩٤، التي تحدثت عن نقاشات تلفزيونية حادة بين شخصية دينية هي الشيخ الراحل محمد سعيد رمضان البوطي [الذي جادل بأن الإسلام يعارض تنظيم الأسرة بجميع أشكاله] وإحدى الناشطات المناوئات لرجال الدين والمنتمة إلى الاتحاد العام النسائي السوري، وهو منظمة ترعاها الدولة. ومع أن مفهوم تنظيم الأسرة يقع ضمن مجال علم الاجتماع والديمغرافيا صراحة، لم يُستشر أي من علماء الاجتماع في هذه المناقشات العامة.

ومع أن علم الاجتماع على مستوى العالم، وكذلك الفلسفة، هما من الأدوات الرئيسية المستخدمة في الإصلاح الديني، فالحال ليست كذلك في الوطن العربي. ويوجد في العربية السعودية مثلاً مركزان بحثيان لافتان أُسساً حديثاً، يهتمان بربط الشريعة (الدراسات الشرعية) بالحدثة، وهما: مركز نماء للبحوث والدراسات، ومركز التأصيل للدراسات والبحوث. يتحدث مركز نماء في بيان رسالته عن الحاجة إلى دمج خطاب إسلامي معتدل في الخطاب الفكري وأدواته، من أجل «تطوير الوعي» والاطلاع على «معارف العالم المعاصر وخبراته»^(٢٠). وبإلقاء نظرة فاحصة على أنشطة هذا المركز (دراساته ومحاضراته واستعراضاته للكتب) يظهر بجلاء وجود هذا الربط والدمج من خلال أدوات فلسفية ومنطقية، لا من خلال العلوم الاجتماعية، ذلك أن

<<http://nama-center.com/default.aspx>>.

(٢٠) انظر: مركز نماء للبحوث والدراسات (الرياض).

الباحثين المنخرطين في هذا المسعى، إما أنهم من المختصين في الشريعة أو الفلسفة أو التاريخ، أو أنهم مفكرون بكل بساطة. وهذه عناوين ثلاثة لدراسات تحمل دلالات واضحة على الموقع الإلكتروني: «الحرية أو الشريعة؟»، و«مشكلات القيم بين الثقافة والعلوم»، و«مدرسة ابن رشد الفكرية وصلتها بالنهضة الأوروبية». إن الإشارة بإيجابية إلى مدرسة ابن رشد الفكرية أمر لم يحدث في الأوس القريب في دولة يهيمن عليها التيار السلفي والوهابي. وينبغي للمرء هنا تسليط الضوء على الدور اللافت لثلاثة من الفلاسفة المغاربة، هم محمد عابد الجابري، ومحمد أركون، وعبد الله العروي. يمثل المفكران الأولان أبرز مثالين على الفكر العربي المعاصر الذي يفسر التراث العربي الكلاسيكي. ولا ريب في أن هناك استثناءات، ولكن من نوع استخدام خفيف لعلم الاجتماع. وعبد الله السفياني هو أحد المؤلفين السعوديين الذين يروج لهم مركز نماء. وقد نال السفياني شهادة الدكتوراه في التعليم من الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة في سنة ٢٠١٤ في مسعى للربط بين التربية كعلم والفقه، وهو ما يلاحظه المرء في عنوان شهادة الدكتوراه التي نالها «نقد الأنظمة التربوية من خلال فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية وتطبيقها في ميدان البحث التربوي». وفي محاضرة في «قراءة في المؤثرات الخفية على الخطاب الفقهي» لعبد الله السفياني، حيث يطعن المحاضر في قدسية الفقهاء، مستخدماً الفلسفة والعلوم الاجتماعية في الإشارة إلى فرويد وابن خلدون^(٢١).

إن بيان رسالة مركز التأصيل مشابه لسابقه^(٢٢)، وإن كان اتجاه إصلاح المدارس الإسلامية الرئيسية المهيمنة السائدة أقل وضوحاً. واهتمامه بإعادة النظر في التفكير المعاصر بمثل أهمية اهتمام مركز نماء، لكنه يستخدم تقييماً نقدياً للمفكرين الفلاسفة الغربيين، مثل فرانسيس فوكوياما^(٢٣).

يتقوى هذا الميل إلى نزع الشرعية بطريقة إجراء علماء الاجتماع تحليلاتهم، إذ أن منتجي المعرفة الاجتماعية في الغرب، وفي المنطقة العربية، يوجدون ما يسمّى أحياناً «أسطورة فرادة» العرب. لقد اعتُبرت المنطقة العربية مكاناً يتميز بخصوصية واستثنائية

(٢١) انظر: عبد الله السفياني، «حجاب الرؤية: قراءة في المؤثرات الخفية على الخطاب الفقهي»، مركز نماء للبحوث والدراسات (٢٠١٤)، <<http://www.nama-center.com/watchvideo.aspx?id=feyx248jaty>>.

(٢٢) مركز التأصيل للدراسات والبحوث، <<http://taseel.com>>.

(٢٣) فائز صالح ومحمود اللهيبي، «موقف الفكر الإسلامي من الأطروحات الفكرية الغربية: نهاية التاريخ أنموذجاً»، مركز التأصيل للدراسات والبحوث (الرياض) (١٤ أيار/ مايو ٢٠١٤)، <<http://taseel.com/display/pub/default.aspx?id=6251&ct=4&ax=3>>، (يُلاحظ القارئ أن جميع المراجع باللغة العربية).

ثقافية، وبالمثل، اعتُبر المسلمون الذين هاجروا إلى الغرب فئة أنطولوجية غير متلائمة مع الثقافة^(٢٤). وهناك العديد من الأشخاص الذين لا يزالون يعتبرون المجتمعات العربية تشكيلة من متعصبين دينيين أو مجموعات قبلية متفرقة. وهذه الاستثنائية صرفت الأظار عن النقاش الحقيقي المتعلق بالمجتمعات والسياسة والثقافة في المنطقة العربية^(٢٥)، ولا سيّما على صعيد تحليل الطبقة الاجتماعية، وهو ما يُفرز وضعاً يجعل الباحثين في الغرب يقومون بدراسة الإسلام أو اللغة العربية بدلاً من دراسة المسلمين أو العرب.

ثانياً: إسقاط تصنيف بوراووي على الوطن العربي

إن للنظام الجامعي ونظام الإنتاج المعرفي تأثيراً عظيماً في تشكّل النخب في الوطن العربي. وهناك العديد من العوامل التي سيكون لها دور، لكننا سنركّز على أحدها، وهو تجزئة أنشطة الباحثين. وغالباً ما تُنتج الجامعات نخباً مجزأة داخل كلّ دولة قومية، بحيث لا تتواصل بعضها مع بعض: فهي نخب إما تنشر عالمياً لكنّها تندثر محلياً، أو أنها تنشر محلياً لكنّها تندثر عالمياً (Publish globally and perish locally vs. Publish locally and perish globally).

ولكي نفهم مشكلة بروز الإنتاج الاجتماعي العربي، سنستخدم تصنيفاً مبتكراً رباعي الأبعاد توسّع فيه ميشال بوراووي في علم الاجتماع، بحيث أسهب في تطبيقه على العلوم الاجتماعية بجميع فروعها. يميّز بوراووي بين أربعة أنواع لعلم الاجتماع: النوعان الأولان (علم الاجتماع المهني والنقدي) (Professional and Critical Sociology) على الصلة بالجمهور الأكاديمي، أم النوعان الآخران (علم الاجتماع العمومي والسياسي) (Public and Policy Sociology) على صلة بالجمهور أعرض. ويتألف علم الاجتماع المهني من «برامج بحثية متعددة متداخلة، لكل منها افتراضاته الخاصة، ونماذجه الأصلية (Exemplars) وأسئلته المحدّدة، وأدواته المفاهيمية والنظريات الناشئة عنه»^(٢٦).

Feruh Yılmaz, «Right-Wing Hegemony and Immigration: How the Populist Far-Right Achieved Hegemony through the Immigration Debate in Europe,» *Current Sociology*, vol. 60, no. 3 (2012), pp. 368-381.

(٢٥) جاك قبانجي، «لماذا «فاجأتنا» انتفاضنا تونس ومصر؟: مقارنة سوسيولوجية؟»، إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد ١٤ (ربيع ٢٠١١).

(٢٦) مايكل بوراووي، «نحو سوسيولوجيا للعموم»، إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد ١٠ (شتاء ٢٠١٠)، ص ٧٧-١١٧.

ويدرس البحث الاجتماعي النقدي الأسس - الظاهرية والمتضمنة، والمعيارية والوصفية - التي تقوم عليها البرامج الخاصة بالبحث الاجتماعي المهني. غير أن البحث الاجتماعي العمومي أسس لحوار بين البحث الاجتماعي ومستويات عدة من العموم، بمعنى أنه شكل حواراً مزدوجاً وعلاقات متبادلة، بحيث يعزز الحوار المثمر من خلال التثقيف المتبادل الذي لا يقتصر على دعم المجموعات المستهدفة، بل يُغني، إلى جانب ذلك، نشاط البحث الاجتماعي ذاتهم، ويساعدهم على وضع أجندات الأبحاث. إن مشاركة المجتمع في تصميم المقترحات البحثية، بالإضافة إلى المحاضرات وورش العمل ذات أصحاب المصلحة المختلفين بهدف نشر النتائج البحثية، هي وسيلة تُمكن علماء الاجتماع من التفاعل مع العامة، وتحديد أهمية المواضيع المستقبلية للدراسات، سواء على مستوى حاجات المجتمع وعامة الناس، وبالتالي، ثمة مستويات أربعة للبحث الاجتماعي للعموم: المستوى الأول، يهتم بمنهج التدخل السوسولوجي^(٢٧) والبحث الإجرائي (Action Research). ويتمثل المستوى الثاني بالحديث والكتابة إلى العامة، حصراً، حول موضوعات كان الباحث قد تخصص بها. كما يتمثل المستوى الثالث بالحديث والكتابة حول اختصاصه وكيفية ارتباطه بالوسط الاجتماعي والثقافي والسياسي المحيط به. أما المستوى الرابع والأخير، فيشمل الحديث والكتابة واتخاذ موقف إزاء ما هو أشمل من اختصاصه^(٢٨). ويتعين علينا هنا الإقرار بالموقف المعياري للباحث في المجال العام من دون أن يؤدي ذلك إلى التبني غير النقدي لقضية ما^(٢٩).

أخيراً، إن هدف البحث الاجتماعي للسياسات هو تقديم الحلول للمشاكل التي يواجهها المجتمع، أو شرعنة حلول تم التوصل إليها مسبقاً. وفي كثير من الأحيان يطلب بعض الزبائن (منظمات دولية، وزارات، وإلى ما هنالك) إجراء دراسات خاصة لتدخلاتهم، بواسطة عقد محدد^(٣٠).

(٢٧) طَوَّر هذا المنهج آلان تورين. انظر: Alain Touraine, *The Voice and the Eye: An Analysis of Social Movements* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1981).

(٢٨) Alan Lightman, «The Role of the Public Intellectual.» Massachusetts Institute of Technology (2008), <<http://web.mit.edu/comm-forum/papers/lightman.html>>.

(٢٩) Nadia Marezkouki, «Théorie et engagement chez Edward Saïd.» *Mouvements*, vols. 3-4, nos. 33-34 (2004), <<http://www.cairn.info/revue-mouvements-2004-3-page-162.htm>>, and Michel Wieviorka, «Sociologie Postclassique ou déclin de la sociologie?.» *Cahiers Internationaux de sociologie*, no. 108 (janvier 2000), pp. 5-35.

(٣٠) Neil McLaughlin «انظر مثلاً: انظر بعضهم. إن لم يستحسنها بعضهم.» and Kerry Turcotte, «The Trouble with Burawoy: An Analytic, Synthetic Alternative.» *Sociology*, vol. 41, no. 5 (2007), pp. 813-828.

ومع أن الأنواع الأربعة لعلم الاجتماع معرّفة على قدم المساواة وموضوع نقاش في أوروبا (مثلاً بيير بورديو، وآلان تورين، وميشيل ويفيوركا)، وموضوع نقاش جزئي في أمريكا الشمالية (مثلاً ميشيل بوراووي، وهيربرت غانز، ودافيد رايسمان)، فالحال ليست كذلك في المشرق العربي. ويمكن ملاحظة غياب الحوار/ النقاش المتّصل بهذه القضية في المشرق العربي، وكذلك هناك عدم توازن بين المقالات/ الكتب المهنية المنشورة، والمقالات الصحافية والتقارير غير المنشورة في ٢٠٣ سيرة ذاتية لعلماء اجتماع في الوطن العربي. ويظهر البحث أن الباحثين يتخصّصون غالباً في أحد أنواع العلوم الاجتماعية، وأنه لا يوجد نقاش بين هؤلاء الأفراد. إن صورة المثقف في الوطن العربي معروفة تماماً، فهو منظرٌ يتحدث عن التقليد، والحداثة، والاستبداد، والهوية، والوحدة العربية، والعولمة... إلخ، لكنه يتجنب اللجوء إلى المجتمع بحثاً عن معطيات تجريبية، حتى إن باحثي العلوم الاجتماعية غالباً ما يقعون في فخ الوعظ، كما الفلاسفة، يثيرون الأسئلة بدل تقديم أجوبة ملموسة. وأندر من ذلك احتمال سماع باحثين اجتماعيين متخصصين وهم يتحدثون في الحياة العامّة. ولا يُعزى ذلك إلى غياب نتائج أبحاثهم عن وسائل الاتصال بالجمهير أو الصحف وحسب، بل إلى صعوبة إجراء عمل ميداني في الوطن العربي بالنظر إلى النظم الاستبدادية والافتقار إلى القدرة البحثية.

ومن خلال إسقاط تصنيف ميشال بوراووي للأنشطة البحثية (المهنية والنقدية والعامّة والسياسية) على نموذج أكثر ملاءمة للوطن العربي، أشير إلى لحظات أربع لهذه الأنشطة:

١ - اللحظة العالمية/ الشمولية (Global/universalistic): تصوّر لحظة العقل الأرسطوية هذه على أن العلوم الاجتماعية تشبه أي علم آخر، ولذلك تحتاج إلى تقنيات لإجراء البحوث. وهذا يقتضي مقارنة نوموتية (Nomothetic) لإنتاج بيانات تتيح إجراء مقارنات مع سياقات أخرى.

٢ - اللحظة المحليّة: يكتسي مفهوم الوعي، على حدّ تعبير عدي الهواري (انظر الفصل الثاني في هذا الكتاب) أهميّة بالغة. إن ذاتية (Subjectivity) الفاعلين وتأثير الثقافة يصبح جلياً، وهو ما يقتضي مقارنة أكثر تخصصية تسعى إلى فهم شامل للقضايا التي استجدت في موقف واحد مع أخذ الثقافة المحليّة في الاعتبار. اللحظتان الأولى والثانية لحظتان مهنتان ونقديتان في تصنيف بوراوي، لكن هناك ميل إلى الاستقطاب. وعلى سبيل المثال، بعد استعراض مجلّتين علميتين في الخليج العربي، وجدنا أن

علم الاجتماع يفتقر إلى الوعي. لقد تحول علم الاجتماع إلى دراسة مشكلات صغيرة باستخدام تقنية علمية، لكن من دون التعامل مع الطبيعة الاستبدادية للنظم الملكية هناك، بالإضافة إلى هياكل السلطة الأخرى وطبيعة الاقتصاد السياسي.

٣ - اللحظة شبه المعيارية: تشبه هذه اللحظة علم الاجتماع العمومي والسياسات وفقاً لتصنيف بوراووي. إنها تتضمن تطبيق اللحظتين الأُوليين للتحوار مع المجتمع، ومع صنّاع القرارات. تحتاج هذه اللحظة إلى استخدام لحظات محلية/عالمية (أو لحظات مهنية/نقدية) لحلّ مشكلات المجتمع من خلال حملات توعية ومناصرة وحشد تأييد، وكذلك إلى استراتيجيات وسيناريوهات. وقد أطلقنا عليها لحظة شبه معيارية كونها مدفوعة أساساً بنتائج علمية، ولأنها تتضمن خيارات تنبع غالباً من أسس سياسية وأيديولوجية وأخلاقية.

تظهر النتائج الأولية التي توصلنا إليها في تحليل محتوى إسهام علماء الاجتماع العرب في النقاش العام أنه لم يسهم في كثير من الأحيان الباحثون الاجتماعيون في المناقشات العامة؛ نجد ذلك الإسهام في المغرب العربي أكثر مما كان عليه في المشرق، وأكثر في البلدان التي يوجد فيها حرية التعبير من الدول الاستبدادية العربية. وإذا كان هناك بعض الاستخدام، فهناك كذلك بعض التّعسف. وهنا نسلط الضوء على شكلين من أشكال التّعسف:

الشكل الأول هو طريقة طمس العديد من الباحثين الاجتماعيين للحدود اللازمة بين اللحظتين السابقتين (شيء أشبه بنوع فكرة فيبرية لعلم خال من القيم) واللحظة المعيارية. مثال ذلك الكتابة بطريقة لا تحدّد لنا الحدود الفاصلة بين النتائج الإمبيريقية والأيديولوجيا، وبين مهنة وموهبة الباحث ومفاوضات السياسي. إنه ميل متجدد في علم الاجتماع العربي، لأنه أشير إلى ذلك في مطلع تسعينيات القرن الماضي أصلاً، بل وقبل ذلك^(٣١).

والشكل الثاني من التّعسف هو عندما يصبح الاجتماعي العمومي مجرد متحدّث مضلل (Prolocutor)، بحسب تعريف قاموس أوكسفورد للكلمة: «استخدام لغة غامضة بهدف التضليل»، أي استخدام «الإقناع لنيل ولاءات عائمة تُستخدم لمرة واحدة بنجاح

(٣١) انظر: Kerrou, «Etre Sociologue dans le monde arabe ou comment le savant épouse le politique».

اعتماداً على القدرة البلاغية على تقديم أوضاع جديدة وتكوينها و«التماسها»^(٣٢). وهذا مدفوع غالباً بمزيج الخوف من الدولة والسلطات الدينية.

٤ - أخيراً، هناك لحظة معيارية متّصلة بالأخلاق والدين والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وللوصول إلى هذه اللحظة، يحتاج الباحث إلى التعامل مع جميع منظمي الأعمال في المجتمع، وهذا يشمل الزعامات الدينية. وبالتالي، تُظهر البيانات التي جُمعت إلى الآن من تحليل افتتاحيات الصحف اللبنانية حواراً وتفاعلاً محدوداً للغاية بين هذه المجموعات^(٣٣).

مثال ذلك، يتغطّى كثير من الباحثين اللبنانيين أنفسهم خلف موقف أغلبية اللبنانيين الذين يرفضون إعطاء الفلسطينيين المقيمين في لبنان حقوق الإنسان الأساسية (الحقّ في العمل والتملّك). وهم يختمون مقالاتهم غالباً بقول إن تحقيق هذه المطالب متعذّر لأن أغلبية اللبنانيين سترفضها. باعتماد هؤلاء المؤلّفين هذا الموقف يكونون قد اختاروا عدم اعتماد موقف معياري يذكرّ الناس بالأخلاق والإعلان العالمي لحقوق الإنسان في هذه المسألة.

ثالثاً: الأنشطة البحثية المعجزّة

لدى استطلاع السير الذاتية للباحثين، يتبيّن أن أعمار الباحثين الاجتماعيين الناقدين تزيد بوجه عام على الخمسين سنة. والاتجاه السائد غالباً هو أن الباحثين الكبار في السنّ لا يقومون بالعمل الميداني. كما أن الباحثين الاجتماعيين في السياسات والعموميين هم رجال غالباً. وربما يفسّر هذا التحيزّ الذكوري بالتنافسية والعدوانية الشديدة في سوق الخدمات الاستشارية.

لقد أعرب بعض من قابلتهم من علماء الاجتماع المهنيين والناقدين عن موقف متعالٍ من البحوث الاجتماعية العمومية، وفي السياسات. وهناك دراسة حديثة شملت ٢٣٨ باحثاً في ١٢ قطراً عربياً أظهرت قلة استخدام النظم الصحية وأدلة البحوث

(٣٢) Richard Stanton, «On Mayhew: The Demonization of Soft Power and Validation of the New Citizen,» in: Øyvind Ihlen and Betteke Van Ruler, eds., *Public Relations and Social Theory: Key Figures and Concepts* (London: Routledge, 2009), p. 223.

(٣٣) ساري حنفي وريغاس أرفانيتيس، «كتابة مقالات الرأي في الصحف اللبنانية: سبات الحياة العامة للأكاديميين العرب،» عمران، السنة ٣، العدد ٩ (صيف ٢٠١٤).

السياسية في صناعة السياسات الصحية^(٣٤). وشجبت دراسات كثيرة أخرى ضعف التأثير في السياسات للعديد من المراكز البحثية^(٣٥) في الأردن، واليمن، وكل البلدان العربية.

لقد تبنى الباحثون المهنيون موقفاً موضوعياً مدّة طويلة من الزمن، وأغفلوا مسؤولياتهم الأخلاقية بتحاشي الإفصاح عن آرائهم (السلبيات والإيجابيات) في المنتديات العامّة، وفي كسب تأييد المسؤولين الحكوميين. وهذا الموقف يزداد جلاءً عند الأكاديميين في جامعات نخبوية. وتتجلّى القطيعة ليس فقط في إهمال الباحثين المهنيين للتأثير في السياسات، بل إن العكس صحيح كذلك. وبإلقاء نظرة خاطفة على السير الذاتية للاستشاريين الذين يجرون بحثاً سياسياً لمصلحة الدولة والمنظمات الدولية، يتبيّن أن نحو ثلاثة أرباع هؤلاء لم ينشروا بحوثهم في مجلات أكاديمية، وأنه ليس هناك أثر لعمل ميداني، وأن أغلب المخرجات هي إعادة إنتاج لأعمال باحثين آخرين. والظاهر أن هؤلاء الاستشاريين يفتقرون إلى علاقات متّسقة بين الأسباب والمؤثرات.

وهناك منافسة غير متكافئة بين الباحثين الاجتماعيين في مجال السياسات على حساب فئات أخرى من الباحثين الاجتماعيين، لأن تدخل المنظمات المانحة غالباً ما يحابي هذه الفئة التي يطلق عليها اسم «الخبير» (Expert). ويعكس ذلك وجود ما يسمّيه ريتشارد لي وآخرون^(٣٦) زواجاً مضطرباً بين العلوم الاجتماعية والسياسات الاجتماعية (Social Policy)، حيث لم يتفق الطرفان تماماً على قواعد راسخة لعقد الزواج. على سبيل المثال، تقوم منظمات الأمم المتحدة أحياناً بإنتاج معارف في السياسات الاجتماعية

(٣٤) أظهرت النتائج أن ١٦ بالمئة من المشاركين فقط تفاعلوا مع صنّاع السياسة وأصحاب المصلحة في ترتيب الأولويات، وأن ٨، ١٩ بالمئة أشركوا صنّاع السياسة في عملية تطوير بحوثهم. وفي ما يتصل بنشر البحوث، وُجد أنه يرحّب نقل الباحثين نتائج بحوثهم إلى باحثين آخرين (٢، ٦٧ بالمئة) عوضاً من نقلها إلى صنّاع السياسة (٥، ٤٠ بالمئة). انظر: Fadi El-Jardali [et al.], «Use of Health System and Policy Research Evidence in: انظر: the Health Policy-Making in Eastern Mediterranean Countries: Views and Practices of Researchers,» *Implementation Science*, vol. 7, no. 1 (2012), p. 2, and Hana A. El-Ghali and Farah Yehia, «A Preliminary Overview of Policy Research Institutes in the Arab World: A Compilation and Synthesis Report,» American University of Beirut (Issam Fares for Public Policy and International Affairs) (April 2012), <https://www.aub.edu.lb/ifi/public_policy/rapp/Documents/20140331ifi_RAPP_monograph.pdf>.

(٣٥) سامي الخزندار، دور مراكز الدراسات وتحدياتها في اتخاذ القرار وصنع السياسات في الوطن العربيّ (الدوحة: المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)؛ مهدي شحادة وصالح بكري الطيار، دور مراكز الدراسات العربية في صناعة القرار (بيروت: مركز الدراسات العربي - الأوروبي، ١٩٩٩)، ومحمد أحمد الأندلي، «دور مراكز الدراسات العربية في صناعة القرار: حالة اليمن»، المركز العربيّ للأبحاث والسياسات (الدوحة) (٢٠١٢).

Richard Lee [et al.], *From National Dilemmas to Global Opportunities* (Paris: MOST Paper, (٣٦) Social Science and Social Policy, 2005).

تشرعن ذاتها منفصلة عن البحث المهني. لقد ورد في مراجع النص (وهي غير المراجع الإحصائية) في تقرير المعرفة العربي^(٣٧) فقط ٣٠ مرجعاً أكاديمياً (١٢ بالمئة) من أصل مجموع المراجع البالغ ٢٤٢ مرجعاً، في حين أن نصف المراجع تقريباً (٤٧ بالمئة) مخصصة لوثائق الأمم المتحدة (انظر الجدول الرقم (م-٢)).

الجدول (م-٢)

نوع المراجع في تقرير التنمية البشرية في الوطن العربي

النسبة المئوية	العدد	المراجع
٤٧	١١٣	وثائق صادرة عن الأمم المتحدة
١٧	٤٠	دراسات للمنظمات الدولية
١٢	٣٠	وثائق ومقالات من الإنترنت
١٢	٣٠	منشورات أكاديمية
٩	٢١	وثائق رسمية
٣	٨	صحف
١٠٠	٢٤٢	المجموع

المصدر: Al Maktoum Foundation and UNDP, *Arab Knowledge Report: Towards Productive Inter-communication for Knowledge* (Dubai: UNDP; Al Maktoum Foundation, 2009).

كما أظهرت السير المهنية أن الباحثين الاجتماعيين للبحث العمومي في المشرق العربي في أغلب الأحيان هم منفصلون عن زملائهم في البحث المهني. وقد حولتهم وسائل الإعلام والمؤسسات العامة إلى خبراء في أي موضوع يُطلب منهم. والطريف في ذلك أنني رصدت خلال العام الماضي برامج تلفزيونية في بعض القنوات العربية (الجزيرة، تلفزيون المستقبل، التلفزيون السوري، التلفزيون الفلسطيني، قناة العربية) بحثاً عن باحثي البحث العمومي العربي. وقد لاحظت أن بعضهم يقدم مداخلات حول مختلف المواضيع التي كانت تتصل أحياناً بمجال خبراتهم، لكنها في أحيان كثيرة لم

Al Maktoum Foundation, and UNDP, *Arab Knowledge Report: Towards Productive Intercommunication for Knowledge*. (٣٧)

تكن كذلك. إلى ذلك، أظهر الاطلاع على السير المهنية لبعض هؤلاء الباحثين البارعين في المجال الإعلامي أنهم لم ينتجوا الكثير في مجال الأبحاث المهنية والنقدية. وضمن التوجه نفسه، نادراً ما نصادف كتباً ألفها باحثون اجتماعيون تُقرأ خارج الوسط الأكاديمي، بحيث تصبح وسيلة لإثارة المناقشات العامة الجارية حول إشكاليات أساسية للمجتمع العربي أو المحلي، من خلال الفجوة الموجودة بين تطلعاتهم وواقعهم ونزعاتهم والعلل التي يشكون منها. لقد درس العديد من الباحثين شخصية المفكر وعلاقته بالوسط الأكاديمي وبالمجتمع.

ويرى هشام جعيط^(٣٨) أنه في الوقت الذي يرتبط فيه المفكرون الأوروبيون بتراثهم، نجد أن المفكرين العرب قد هجروا تراثهم. كما يشكو كل من علي حرب^(٣٩) وعبد الإله بلقزيز^(٤٠) من أن المفكرين العرب أصبحوا جد مسيئين، بل إنهم أصبحوا موالين لبعض التشكيلات السياسية، بدل أن يظلوا مفكرين نقديين مرتبطين بالوسط الأكاديمي. أما رشيد الضعيف، فقد أشار إلى أن كثرة اعتياد بعض الباحثين على الكتابة في الصحافة اليومية أدى بهم إلى إنتاج خطاب مسطح وتبسيطي أحياناً في ما يتعلق بظواهر اجتماعية مركبة^(٤١).

يمكن تلخيص كل ما سبق بالشكل الرقم (م - ١) الذي يظهر منه ما يلي:

١ - تضخم في البحوث السياسية في المشرق العربي على حساب البحوث المهنية والنقدية، بسبب تأثير التمويل الأجنبي الذي يحابي بحثاً تفضي مباشرة إلى توصيات لـ «حل» مشكلة اجتماعية. لكن الحال ليست كذلك في المغرب العربي.

٢ - ضعف البحوث العامة في أنحاء الوطن العربي كافة، وإن كان ذلك يصح في المشرق العربي بشكل خاص.

٣ - ليس هناك صلة بين أنواع هذه البحوث الأربعة في المشرق العربي، بينما نجد أن الوضع «صحي» أكثر في الأقطار العربية الفرنكوفونية، حيث نلاحظ توازناً وتداخلاً بين أنواع البحوث الأربعة، وحيث يكون مقدار البحوث المهنية في المنطقة الأخيرة مؤشراً جيداً على وضع أكثر صحية هناك.

(٣٨) هشام جعيط، أزمة الثقافة الإسلامية (بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠١).

(٣٩) علي حرب، أوهم النخبة أو نقد المثقف (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٦).

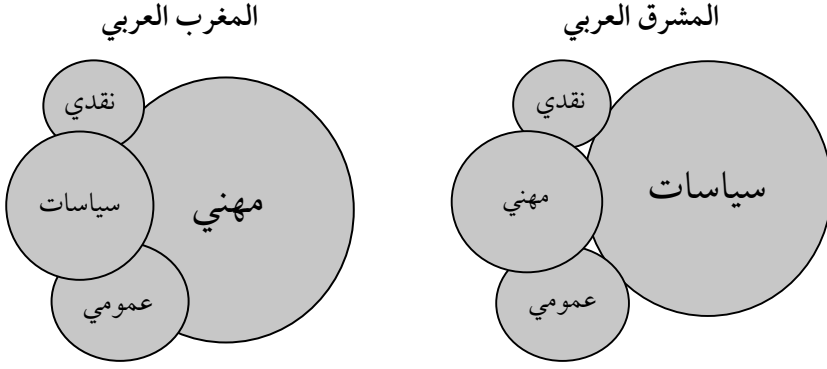
(٤٠) عبد الإله بلقزيز، نهاية الداعية: الممكن والممتنع في أدوار المثقفين (بيروت؛ الدار البيضاء: المركز

الثقافي العربي، ٢٠٠٠)

Jacques Kabbanji, *Rechercher au Liban: Communautés, scientifiques, chercheurs et innovation* (Beyrouth: Publications du Centre de recherche de l'institut des sciences sociales de l'université libanaise, 2010).

الشكل الرقم (م- ١)

توزع الأبحاث الاجتماعية في المشرق والمغرب العربيين بحسب نوع البحث



بالرغم من كل ما قلته، لا أحاول الإيحاء بأن على كل باحث أن يقوم بالأنواع الأربعة المذكورة من البحوث الاجتماعية. ولكن، حيثما توجد نزعة باتجاه تفوق كل فئة من الباحثين على المستوى المجتمعي، تصبح هناك إمكانية كبيرة لإنتاج أبحاث متواضعة النوعية في كل نوع من أنواع البحث الاجتماعي. ويبرز على وجه الخصوص خطر جعل الأبحاث المهنية والنقدية أكثر نخبوية وانفصلاً عن احتياجات المجتمع. كما نلاحظ أن مختلف البنى، كالجامعات ومنظمات المانحين ووسائل الإعلام، تدفع باتجاه هذا التخصيص.

هذا الكتاب

تم تقسيم الكتاب إلى ثلاثة أقسام، وأدرج كل مقال من المقالات المنشورة في هذا الكتاب في القسم المناسب لاهتمامات الباحث والموضوع. يتعلق الأول بالمرجعيات في العلوم الاجتماعية، أما الثاني فيحوي مجموعة الأعمال التي اهتمت بالبحث وتدریس العلوم الاجتماعية في الوطن العربي من دون إغفال الإنتاج العلمي، سواء ما ورد في سياق المقالات أو العمل الذي اشتغل حصرياً على تجربة بعينها. ويضم القسم الثالث أسئلة علم الاجتماع والأنثروبولوجيا وجملة الأعمال التي تناولت حقلاً محدداً، كالدين، واللغة، والنوع، والثورة، وغيرها من المواضيع، ويقف كل منها على أهم التساؤلات التي يطرحها الحقل المعرفي، سواء في الوطن العربي ككل أو قطر من أقطاره في حد أدنى.

المرجعيات

يسعى سعد الدين إبراهيم من خلال مقاله إلى إبراز المرجعيات الغربية للعلوم الاجتماعية في الوطن العربي، ويتتبع من أجل ذلك مسار ظهور العلوم الاجتماعية، مركزاً على علم الاجتماع في مصر، والعراق، وسورية، ولبنان، والمغرب، وتونس. وإن كانت البداية في القرن الرابع عشر الميلادي مع العلامة ابن خلدون، إلا أن الرعيل الأول من أهل الاختصاص لم يكتشفوا هذا الإرث سوى على أيدي أساتذة غربيين. ويقف القارئ للمقال على حدثين مهمين في هذا المسار: يتعلق الأول ببروز علم الاجتماع في الغرب بوصفه حقلاً للدراسة والثاني ببداية رحلة البحث في هذا المجال التي واكبت الموجة الاستعمارية مع بداية القرن العشرين، ومختلف جهود البحث والتحديث التي باشرها رجال الرعيل الأول ومن جاءوا بعدهم. وهو يبين في الوقت ذاته كيف كان للتقاليد البحثية للمدارس الغربية (البريطانية، والأمريكية، والفرنسية) آثارها في هؤلاء وفقاً للوجهة التي اختارها واختيرت للباحث. ويعود أيضاً إلى النموذج الخلدوني القائم على التمييز بين «بلاد المخزن» و«بلاد السبية» الذي أضحى تقليداً في دراسة المجتمع والدولة في المجتمعات المغاربية بعد توثيقه من قبل المؤرخين العرب والإمكانات التي يتيحها هذا التقليد في دراسة الحالات الراهنة في المجتمعات العربية.

يرافق عدي الهواري في مقاله «الفراغات المعرفية في العلوم الاجتماعية العربية» الشيخ محمد عبده في مساره نحو إنجاز نقلة «الإيستيمية» في مجال المعرفة، ويقف على الأسباب التي يرى أنها أجهضت هذه النقلة. ويعود في تحليله للعوائق التي واجهها المشروع الفكري لمحمد عبده، والتي لا يمكن تحليلها خارج جدل ثنائية النقل والعقل الذي لم ينحصر في علم الكلام فقط، وإنما امتدت إلى المعرفة في مختلف الحقب.

كما يسعى المقال إلى رصد السعي الحثيث لمحمد عبده نحو تخليص العلوم الاجتماعية من قيود «الثيولوجيا» ليفتح أمامها طريقاً نحو المستقبل، واقتضى ذلك التمييز بين «عالم الخالق» الذي يتعذر على العقل اختراقه وعالم الإنسان والطبيعة الذي يبقى مجالاً للعقل. ولم يكن تخلف المسلمين بهذا المعنى «قضاءً وقدرًا»، ولم يكن سببه «الإسلام»، بل عجز العقل عن فهم «بنيات الواقع» والنظر في الأسباب الاجتماعية والسياسية والدينية التي أدت إلى هذا التخلف.

رابعاً: التكوين العلمي لعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا

يتساءل أحمد موسى بدوي في مقاله: «التكوين العلمي في العلوم الاجتماعية بحثاً وتدریساً في السودان ومصر» المدرج في هذا المحور، عن الشروط المطلوبة التي تمكن الباحث العربي من بلوغ المستوى العالمي. وهو يرى أن هناك مشاكل بنائية أكيدة وإكراهاً يعانیه الباحث يتعلق بحريته في اختيار المواضيع والوصول إلى المعلومات التي تسمح له بتقديم تحاليل وتفسيرات، إلا أن هذه ليست العوائق الوحيدة. وعليه، يتوجه أحمد موسى بدوي إلى البحث في العوائق الإبيستيمولوجية في الإنتاج السوسيولوجي العربي. وانطلاقاً من هذا النقد الذي يفترض أن يكون مستمراً ومواكباً للبحث، يدرس الباحث مراحل تطوّر العلوم الاجتماعية، ولا سيما علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في مصر والسودان من خلال المقارنة بين التجربتين في ما يتصل بالتدريس والتدريب الميداني والكتابة في هذين المجالين.

ويقوم البحث الذي تقدمه لاهاي عبد الحسين في مقالها الموسوم: «توجهات علم الاجتماع في العراق: الماضي والحاضر» على دراسة حيّة مبنية على معطيات استقتها الباحثة من تحقيق ميداني مسّ عيّنة من طلبة الدكتوراه في علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية للسنة التحضيرية ٢٠١٢/٢٠١٣. تستثمر الباحثة هذه المعطيات لمناقشة الأسباب التي أدت إلى تدهور الإنتاج المؤهل للنشر في مجالات علمية محكمة وتراجعها، مهملة التطور الذي عرفته تخصصات علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية والأنثروبولوجيا من حيث تعداد المشتغلين في هذه الحقول من حملة الشهادات العليا. ولا تأتي مناقشة النتائج مبتورة عن سياق تاريخي يعود إليه صاحب المقال بكل ما ينطوي عليه من نزعات مختلفة ميّزت الإنتاج السوسيولوجي في العراق خلال مراحل الأولى.

يبني عبد الله الخليفة إنتاجه للمقال الموسوم «التكوين العلمي في علم الاجتماع في السعودية» على تحليل منهجي للمواد التي تقدمها أقسام علم الاجتماع في الجامعات السعودية خلال الأطوار الثلاثة: البكالوريوس، والماجستير، والدكتوراه، إضافة إلى معالجة قاعدة البيانات التي تضمّ الأعمال المنجزة من قبل علماء الاجتماع السعوديين، والرسائل والأطروحات الجامعية، فضلاً عن السير الذاتية للمشتغلين في هذا الحقل. وليست هذه غاية تقصد لذاتها، وإنما يسمح هذا للباحث بالوقوف على «أجندة» التدريس والبحث في السعودية التي تشكّلت من خلال اختيار مواضيع موجودة عملياً. وقد سمح هذا للباحث - بعد عرض المسار التاريخي الذي أفضى إلى ظهور علم الاجتماع في

السعودية، وما واكب ذلك من تأثيرات الحرب الباردة، والتوجّس من التوجه الماركسي الذي أفضى إلى مشروع أسلمة المعرفة وتوظيف التراث الخلدوني - بالوقوف على التحديات التي واجهت الاختصاص والمتعلقة بالقدرة على تقديم الرؤى الفنية والعلمية التي تمكّن المجتمع من التكيف مع الواقع المتجدّد.

يعود الباحثان مصطفى مجاهدي ونوار فؤاد في المقال: «تكوين طلبة ما بعد التدرّج في الأنثروبولوجيا في الجزائر، حالة المدرسة الدكتورالية»، إلى النقاش التاريخي حول علاقة الأنثروبولوجيا بالظرف الكولونيالي، حتى بدا التخصص في حدّ ذاته على أنه علم استعماري. يطرح هذا تحديات أمام المشتغلين في ما يتعلق بالقدرة على التحوّل من «مواضيع للدراسة» إلى «منتجين للمعرفة الأنثروبولوجية». ويقتضي ذلك بروز مؤشرات، منها اختيارات مواضيع جديدة تدل على حصول قطيعة مع جملة المواضيع التقليدية التي تبناها البحث الأنثروبولوجي الكولونيالي الذي خدم أهدافاً استعمارية، وتوظيف مناهج من شأنها أن تفضي إلى إنتاج معرفي متحرر من ثقل الأيديولوجيا. ويضيف الباحثان، فضلاً عن ذلك، قدرة الطالب على الاستفادة من التكوين القاعدي في مرحلة الليسانس، وتوظيفه في البحث في طور الماجستير، لأن العمل في هذا المقال يسعى إلى بحث تجربة التكوين من خلال مدرسة الدكتوراه في الأنثروبولوجيا التي باشرها مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية منذ سنة ٢٠٠٦ بالشراكة مع العديد من الجامعات الجزائرية. ويقوم التحليل على مجموعة من المؤشرات، منها التخصص الأصلي للطالب (في غياب تكوين في الأنثروبولوجيا في مرحلة الليسانس)، وعناوين الرسائل ومواضيعها، والمناهج والمقاربات المستعملة، والمراجع المعتمدة في الدراسة. ويقرّ الباحثان بأن هذا العمل لا يمثل سوى مرحلة أولى ستليها دراسة أخرى تتناول بالبحث محتويات أطروحات الدكتوراه التي لم تتراكم بعد بالحجم الذي يسمح بالقيام بدراسة مستفيضة لهذا الإنتاج.

ويقدم عبد الحكيم حسان قراءة في مسار بروز البحث في حقل السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا في الأردن منذ بدايته الأولى مع الرحالة الألمان والإنكليز إلى غاية نشوء الجامعة الأردنية عام ١٩٦٢، ثم التوسّع الذي عرفته المؤسسات في مجال البحث السوسيولوجي والأنثروبولوجي. ولا يقتصر التحليل على سرد مسار تاريخي للبحث، وإنما يقف على مختلف العناصر التي أثرت فيه في كل مرحلة من المراحل التي ميّزت تاريخ الأردن، ويضع الإصبع على الصعوبات الوظيفية التي يواجهها البحث الذي لم

يدرج ضمن الأولويات لاشتغال الاقتصاد بمعزل عن البحث العلمي، مثلما هو الحال في أغلب الأقطار العربية.

يتجلى مفهوم الحقل - الذي صكّه بورديو - بشكل أكثر شمولية في تحليل ساري حنفي للسياق العام الذي يؤثر في الإنتاج المعرفي في فلسطين، ولا سيما في تخصصات العلوم الاجتماعية. وهو ينطلق أساساً من فكرة أوسع للحقل، كون الوكلاء الذين يشتغلون في الحقل المعرفي لا يرتبطون به بوصفه مجالاً ينطوي على ما هو معرفي وعلمي محض، وإنما هم يشتغلون في سياق يقتضي التعاطي مع مجالات سياسية وأيديولوجية ومالية، بوصفها حقولاً أخرى تشكل الحقل الكلي الذي يمكن من فهم المسألة من خلال تحليل أكثر عمقاً. فالباحث الاجتماعي يجد نفسه ضمن مقتضيات عديدة مرتبطاً بجهات سياسية وهيئات مانحة تضطره أحياناً إلى تبني مفاهيم ومفردات تخدم أجنداتها السياسية. ويحمل الحديث عن السياق الفلسطيني التحليل إلى سياق استعماري صهيوني، الأمر الذي يعني أن المؤسسات البحثية والجامعية في فلسطين لا تشتغل في ظروف عادية شبيهة بتلك التي تتمتع بها نظيرتها في دول أخرى، والتي لا تشكو من قلة النفقات والصعوبات في مختلف نواحي الحياة اليومية. ولا يقتصر الموقف النقدي الذي يتبناه الكاتب على الطرف الاستعماري، بل يبين كيف أن التنافس بين المراكز أدى إلى إفقار الكثير من الجامعات الفلسطينية، حتى غدت «مجرد أماكن لتخريج طلبة لا صلة لهم بالمجال البحثي».

يشدّد عروس الزبير في دراسته لتاريخ السوسيولوجيا وممارستها في الجزائر على الضرورات التي تفرض تناول الموضوع في ظلّ الظروف التاريخية التي تشكلت فيها كتلة المعارف في المنطقة العربية والمغربية. ولا يخوض في هذه التجربة من دون أن يعرّج على الوضع العام وأهم العناصر التاريخية ذات الصلة ببروز المؤسسات الجامعية والبحثية في أقطار الخليج، ودول المشرق، ثم المنطقة المغربية. وقد بدت هذه الفقرات التي أفردتها للتجارب في المناطق العربية مهمة عند الانتقال إلى العلوم الاجتماعية في الجزائر والمغرب، كون ذلك يسمح باستخلاص عناصر للمقارنة بين مختلف التجارب في مواطن الالتقاء والافتراق نتيجة تميّز التجارب في التوجهات العامة للدول، ليس في ما يتعلق بمجال الممارسات البحثية، بل في مجالات سياسية واجتماعية وتنموية يكون لها انعكاسات أكيدة على مسارات البحث. ويبقى العرض والتحليل الذي خصّ به تاريخ الإنتاج في العلوم الاجتماعية في الجزائر كرونولوجياً منذ أواسط القرن التاسع

عشر، وارتباط الإنتاج في مراحلہ الأولى بالأهداف العسكرية الاستعمارية. ولا يعني هذا أن أسباب الكبح والتهميش بقيت بعد الاستقلال رهينة هذه المعطيات التاريخية، وإنما هناك كذلك حقائق أخرى (بعد الاستقلال) كانت لها آثارها في الإنتاج المعرفي يعود إليها الباحث من خلال الرؤى التي يقدمها بعض الباحثين.

وفي السياق ذاته، يأتي مقال حسن رمعون: «ممارسة العلوم الاجتماعية في الجزائر» لبيّن التدخل المؤسّساتي الذي ينطوي على القرارات التي اتخذتها السلطات في مختلف المراحل بعد الاستقلال تحت عنوان إصلاح النظام الجامعي الذي ورثته في الأساس عن النظام الاستعماري، خلافاً لبعض الجامعات في الأقطار العربية التي أسستها نخب محلية، مثلما هو الحال بالنسبة إلى جامعة القاهرة وجامعة دمشق. يوضح الكاتب من خلال تتبع مراحل هذا التدخل الآثار التي تربت على مجال العلوم الاجتماعية التي أفضت إلى إسناد الوظيفة الأيديولوجية إلى بعض فروع العلوم الإنسانية، مثل التاريخ، والفلسفة، والأدب العربي، والعلوم الإسلامية، بينما تأرجح علم الاجتماع ضمن خانة تخصصات البناء والتعمير إلى جانب العلوم الاقتصادية، وعلم النفس، والجغرافيا المالية، والتسيير، واللغات، تحت طائلة أن يحمل فعالية تطبيقية من خلال نتائج يمكن تجسيدها ميدانياً. ويربط المؤلف تحليله لمراحل التدخل المؤسّساتي بمقتضيات وجود تيارين متعارضين موجودين في دواليب اتخاذ القرار، وهما التيار التكنوقراطي والتيار الشعبي. وقد سعى كل منهما للسيطرة على المجتمع، وذلك قبل أن يتبلور تيار آخر إسلامي قائم على نموذج ديني محض، ومتعارض مع التكنوقراطي والشعبي، ولا يمكن في الحقيقة فهم المشكلات التي تعانيها العلوم الاجتماعية، تدریساً وبحثاً، من دون العودة إلى هذه التيارات الموجودة في الميدان، بما فيها الفضاء الأكاديمي والسياسي.

في ما يخصّ الإنتاج العلمي، يتناول المقال: «إنسانيات: تجربة مجلة في العلوم الاجتماعية في الجزائر» لنورية بن غبريط - رمعون وجيلاي المستاري، بالتحليل والدراسة إنتاج مجلة إنسانيات خلال رحلة خمس عشرة سنة من النشر، أفضت إلى إصدار ٥٧ عدداً غطت مجالات متعددة (العمران والمدينة، والتاريخ والذاكرة، والتراث، والأسرة، والجندر، والشغل والمصنع، والشباب، إلى غير ذلك من المجالات) يعرضها المقال بمزيد من التوسّع. وتسمح لنا قراءة المقال أن نعيش مع الكاتبتين تلك التجربة عن قرب، فهما لا يعتمدان فقط على المعطيات الإحصائية التي وردت في المقال، بل

كلاهما عاش التجربة عن قرب (كانت الدكتورة نورية بن غبريط - رمعون مديرة النشر، بينما شغل جيلالي المستاري عضو لجنة التحرير في المجلة)، وبالتالي تمت قراءة المعطيات الإحصائية التي تم التوصل إليها من خلال جمع المادة التي جاءت بناء على المعيشة اليومية لمسار المجلة خلال سنوات طويلة، والتعامل مع مختلف الفاعلين من كتاب ومحكمين. ومع ذلك، نأمل أن يُفرد لتجارب النشر في المجالات العلمية في العلوم الاجتماعية في الوطن العربي كتاب خاص بالنظر إلى مجموعة من الاعتبارات، وأهمية موضوع النشر العلمي، وكثرة المجالات، في غياب تصنيف واضح لها، ووجود أعمال سابقة حول المجالات لم يتم التعريف بها بالشكل الكافي.

خامساً: أسئلة علم الاجتماع والأنثروبولوجي

يركّز محمد إبراهيم صالح في مقاله: «الأنثروبولوجيا والأنثروبولوجيا الدينية في الجزائر: عناصر من أجل حوصلة المعارف» أهم تساؤلاته حول وجود حقل مؤسس للأنثروبولوجيا الدينية في الجزائر، كون الحقل يتشكل أساساً من مصطلحين كل منهما يثير بطبيعة الأمر حساسية خاصة، فالأنثروبولوجيا مهما برزت كحقل للبحث في الجزائر، فهي لم تتخلص بعد من وصمة كونها حقلاً معرفياً كولونياً بالأساس، أما الحديث عن الديني، فمعناه إمكان تحويل الممارسات والمعتقدات، المنتسبة إلى منبع يقدم على أنه تفسير للكون ونظام للفعل الاجتماعي، إلى حقل للبحث الأنثروبولوجي. وتوافر الدراسات، سواء تلك التي تتناول الموضوع بشكل حصري، أو الأعمال التي تثيره بشكل غير مباشر عندما تهتم بمجالات يخرقها الديني بالضرورة، مثل السياسة أو المواضيع الثقافية الأخرى، لا يعني بالضرورة وجود حقل قائم بذاته.

ويسرد الباحث في مقاله مجموعة شروط يسمح توافرها بالقول إن هناك حقلاً واضح المعالم. ويبين في سياق التحليل مختلف العوائق التي تواجه نشوء حقل مرتبط بموضوع على درجة عالية من الحساسية. ويقدم كذلك مجموعة من الشروط التي يجب مراعاتها في مسار تشكيل هذا الحقل لتفادي الصعوبات التي تنجم عن ردود الأفعال التي تعوق مسار نشاط البحث في هذا المجال الذي لا يخلو من المزالق المفضية إلى الصراعات.

يستثمر ساري حنفي في مقال: «الأشراك المعقدة لسوسيولوجيا العموم في الوطن العربي: دراسة تجربة» مساره منذ تخرجه في الجامعة بعد الحصول على الدكتوراه سنة

١٩٩٤ في فرنسا، ليبدأ في مواجهة مختلف التحديات التي يواجهها المثقف الخارج من توّه من التكوين الأكاديمي، وسعيه إلى توظيف معارفه ومكتسباته عملياً. ويتبين من خلال التجربة الدور الذي تؤديه اللغة التي يستعملها المثقف (إلقاء وكتابة)، ليس للوصول إلى الجمهور المرجو بلوغه فقط، وإنما في تحديد المكانة التي يحتلها المثقف وطبيعة المشاكل التي سيواجهها. وهو يفرد لتجربته العملية في التعامل مع الهيئات المانحة حيزاً كبيراً تتجلى من خلاله الشروط التي تحكم نشاط هذه الهيئات في مستويات متعددة: سياسية، وأيديولوجية، واستراتيجية، وقد سعى بعضها إلى الفصل بين السياسي والإنساني لنشر ثقافة من شأنها أن تقوّض روح مقاومة الاحتلال في فلسطين. وتبدأ بذلك الرحلة نحو «سوسولوجيا العموم» التي يرتبط فيها المثقف عضواً بالجمهور (وفقاً لتصوير غرامشي في تقسيمه للمثقفين)، ويضع رصيده خدمة للحق في العودة، والحق في العمل، إلى غير ذلك من التجارب التي تسمح لقارئ المقال بتشكيل صورة وافية عن مضمون سوسولوجيا العموم.

لا يقصد محسن بوعزيزي من وراء السؤال: هل هناك كتابة سوسولوجية عربية؟؛ الإنتاج السوسولوجي في حد ذاته، وإنما إحالة إلى العلاقة بين الدال والمدلول للوقوف على الرموز الحاملة للمعنى، واغتراب في اللغة بوصفها حاملة لمعنى يفضي إلى اغتراب في التدليل عن واقع وظواهر حقيقية في المجتمع، ومخاطبة أفراد وجماعاته من خلال كتابة سوسولوجية لا تكون إلا بالتشارك وتقاسم المعنى ضمن شروط السياق ومقتضياته ومعطيات الواقع الاجتماعي والثقافي والتاريخي. ولا شك في أن موضوع الكتابة في الحقل السوسولوجي، وإيقاعها، ونبرتها، وقاموسها الخاص المرتبط بالإيقاع الاجتماعي، على درجة بالغة من الأهمية، إذا طرحنا السؤال: لمن نكتب؟ وبأية لغة؟ وهي أسئلة يسعى الكاتب إلى إيجاد إجابات عنها، ويفتح في الوقت نفسه مسالك جديدة للبحث في هذه المسألة الشائكة والشائقة.

تبحر الباحثان مي الدباغ وأسماء رمضان بالقارئ في عمق المقاربة بالنوع في جوانبها النظرية ومختلف التجارب البحثية التي وُظفت في تحليلهما مفهوم النوع في الوطن العربي. وتوضح عبر التحليل الكيفيات التي تم بها تاريخياً إسناد وظائف للنوعين، بناء على التمييز القائم على الجنس، بوصفه معطىً بيولوجياً. وهذا التقسيم ستم شرعته بمرور مراحل التاريخ، ونجد هذه الشرعة في النصوص، وفي الأمثال الشعبية، وفي الممارسات اليومية التي يمكن أن تكون مجالات للبحث ثري الدراسات

في هذا الحقل. ومهما كان التطور الذي عرفه المفهوم، إلا أنه لا يزال متصلاً في كثير من الأحيان بالمرأة، مع أنه في العمق لا يخصّ فاعلاً بذاته بقدر ما يدرس العلاقات التي بُنيت على أساس هذا التمييز، وبالتالي، فالسؤال ليس سؤالاً نسوياً، وإنما سؤال علائقي صنعته معايير ثقافية شرّعت تمييزاً بُني على فصل بيولوجي في الأساس.

بعد مرور سنوات من الثورات التي بدأت في الوطن العربي منذ سنة ٢٠١١، وتراجع النشوة العابرة والزهو بها، يأتي دور السوسيولوجي ليقدم قراءته بعيداً من الانفعال والانبهار، متسائلاً عن أسبابها، وأهدافها، وفرصها، وتحدياتها، وأخطارها، ومساراتها، وامتداداتها. وينحو خالد كاظم أبو دوح في مقاله: «سوسيولوجيا الثورة العربية والأسئلة الجديدة»؛ هذا المنحى الذي يستعرض فيه أهم المداخر النظرية في التراث السوسيولوجي التي تقترح إمكانات لتفسير الثورات وفهمها، ويخوض بعد ذلك في تقديم قراءة وتحليل للثورات العربية في ظل هذا التراث. ولا تكمن أهمية ذلك في النجاح أو الفشل في التنبؤ بالثورة، بقدر ما ينطوي على فهم البنية الاجتماعية لمجتمعاتنا، ورصد العوارض والدوافع المفضية إلى الثورات.

ويسعى مقال محمد أعراب: «مواضيع البحث السوسيولوجي في المغرب ومقارباتها التاريخية»؛ إلى رسم المعالم الكبرى التي يمكن من خلالها تتبع مسار بروز حقلي السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا في المغرب. وهو يركز اهتمامه على مختلف الرواد والأعمال التي أنجزت بعد استقلال المغرب، مشيراً إلى سوسيولوجيا الحقبة الاستعمارية التي لم تكن سوى غطاء علمي لأغراض استعمارية. كما يستعرض محمد أعراب، عبر فقرات المقال، مختلف التوجّهات التي عرفها الحقل المعرفي في ميدان السوسيولوجيا في المغرب من دون أن يسقط تأثيرات السياق العام والتحوّلات العامة التي تركت بصماتها على الإنتاج في مختلف المواضيع التي تندرج ضمن خانة المعرفة السوسيولوجية والأنثروبولوجية.

شهادات

يطرح الطاهر لبيب من خلال شهادته: «دفاعاً عن الكتابة في العلوم الاجتماعية»، العلاقة بين البحث والكتابة التي طالما تحاشتها العلوم الاجتماعية العربية. ويقف في فقرات المقال على ما تحجّج به البعض لتغييب مسألة اللغة في كتابة البحث، على أنه نسج لفسيفساء الكلمات والعبارات المغترّبة عن واقع يحتاج إلى دقة في التحليل،

لا إلى سجع في الكتابة، فهي مجرد حامل للمضمون، وليست من صلبه أو نسيجه. وقد أفضى هذا الأمر إلى تكّدس الأطنان من أعمال حبلى بالأرقام، وفاقدة للصياغة، وليست الصياغة بحثاً عن البلاغة، وإنما هي من صميم البحث ذاته في أغراضه وغاياته.

ووفقاً لشهادة عبد القادر زغل التي صاغها ضمن مقال «الثورة التونسية وأزمة «البراديعم» المؤسس لعلم الاجتماع التونسي»، يتأسس البراديعم ويتطور من خلال قدرته على صياغة وتقديم المشكلات النموذجية، والتساؤلات المرتبطة بها وأساليب حلّها. ويتجنب الباحثون تحت سيطرة البراديعم السائد المشكلات والتعامل مع الظواهر التي تطابق مقتضيات البراديعم المسيطر في ظرف ما. وينطلق عبد القادر زغل من هذه الرؤية ليبيّن لماذا فاجأت الثورة التونسية علماء الاجتماع التونسيين، فهي مفاجأة لا يمكن تفسيرها إلا بنضوب باراديعم المؤسس لعلم الاجتماع التونسي الذي خاض في مسارات معيّنة، بينما كانت الظواهر النموذجية المؤثرة تسري في مستويات أخرى. ويعود من هذا المنطلق إلى مسألة التدين، ولا سيّما الإسلام السياسي، والفضاء العام، والنخب، والإنترنت، وغيرها من المعطيات التي من شأنها أن تؤسس لتساؤلات متجدّدة تستوعب الظواهر الاجتماعية الجديرة بالتناول.